

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب: زبير كمال

بعنوان:

أثر تقلبات أنظمة سعر الصرف على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1962-2016

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- | | |
|----------------------------------|--------------------------|
| (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا | - الدكتورة / شطبية زينب |
| (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا | - الدكتورة / عماني لمياء |
| (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا | - الدكتورة / مقدم ليلي |

السنة الجامعية: 2017-2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي
من إعداد الطالب: زبير كمال
بعنوان:

أثر تقلبات أنظمة سعر الصرف على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1962-2016

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- | | |
|----------------------------------|--------------------------|
| (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا | - الدكتورة / شطبية زينب |
| (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا | - الدكتورة / عماني لمياء |
| (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا | - الدكتورة / مقدم ليلي |

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ
وَمَا يَرْزُقْهُ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا
يُضَاعِفْ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرًا
وَمَنْ يُؤْتِ اللَّهُ رِزْقًا حَسِيمًا
لَا يَسْتَأْذِنُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ
فِي الشَّيْءِ إِلَّا بِالْحَقِّ
وَالَّذِينَ يَتَّبِعُوا اللَّهَ
وَالرَّسُولَ يَجْعَلْ لَهُمُ
اللَّهُ مَخْرَجًا وَسَعَةً
ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ

الإهداء

الحمد لله العلي الكبير الذي وفقني لإنجاز هذه المذكرة و إتمام هذا العمل.

أهدي هذا العمل إلى:

-الوالدين الكريمين.

-جميع أفراد عائلتي و أصدقائي.

-الأستاذة المشرفة على هذه المذكرة على وجه الخصوص.

- إلى كل طالب علم و باحث عن المعرفة.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووقفنا إلى انجاز هذا العمل. نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة:

-عماني لمياء-

التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث. الشكر موصول أيضاً إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بإثراء هذا العمل.

ملخص الدراسة

لقد ساهمت الأدبيات الاقتصادية المختلفة في توضيح وشرح أنظمة أسعار الصرف المختلفة، ومن هذا المنطلق قمنا بمهذه الدراسة والتي تهدف إلى التعرف على أثر تقلبات أنظمة أسعار الصرف على التضخم في الجزائر، حيث قمنا بدراسة تحليلية لتطور معدلات التضخم خلال الفترة 1962-2016 في ظل نظامي صرف مختلفين، الأول نظام صرف ثابت من 1962-1994 والأخر في ظل نظام صرف مرن من 1994-2016، وهذا ما يحاول البحث تناوله من خلال فصلين ، تناول الأول منها الإطار النظري لأنظمة الصرف والتضخم والثاني والأخير التضخم في الجزائر مع عرض النتائج وتحليلها. **الكلمات المفتاحية:** أنظمة أسعار الصرف، تضخم، نظام الصرف الثابت، نظام الصرف المرن.

Abstract

The various economy scholarships have contributed to the clarification and explanation of the different exchange rate régimes. In line with this, this study aims at identifying the Impact of exchange rate regimes on inflation in Algeria.

To do this, we have conducted an analytical study of inflation ratios during the period between 1962 and 2016, the period which has witnessed two different exchange rate systems, fixed exchange rate system between 1962 and 1994 and flexible exchange rate system between 1994 and 2016.

To this end, we have approached the issue two chapters; the first of which dealt with the theoretical framework of exchange rate regimes and inflation, the second to inflation in Algeria along with displaying the results and its analysis.

Key words: exchange rate regimes, inflation, fixed exchange rate system, flexible exchange rate system.

الصفحة	الفهرس المختصر
III	شكر وتقدير
IV	إهداء
VI	الملخص
VII	فهرس المحتويات المختصر
VIII	قائمة الجداول والاشكال
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري لأنظمة أسعار الصرف وتأثيرها على التضخم	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة
29	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: أنظمة سعر الصرف والتضخم في الجزائر	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر
41	المبحث الثاني: التضخم في الجزائر
45	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأنظمة سعر الصرف وأثرها على تطور معدلات التضخم في الجزائر
51	خلاصة الفصل
52	الخاتمة العامة
56	المراجع
60	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
10	المقارنة بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن	01-01
15	أسس ومعايير اختيار نظام الصرف الأمثل	02-01
37	سعر الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي.	01-02
39	تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الاورو من 2008-2005	02-02
46	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة: 1986-1993	03-02
48	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة: (1994-2016)	04-02

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
7	أنظمة الصرف	01-01
18	الدورة الحبيثة للتضخم	02-01
46	منحنى بياني يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-1993	01-02
48	منحنى بياني يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1994-2016	02-02

مقدمة

تعاني كل اقتصاديات العالم من آثار تقلبات الحادة في سعر صرف العملات على المستوى الدولي، نتيجة انهيار نظام بريتون وودز عام 1971 بسبب ارتباط الدولار بالذهب وتبني معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم الذي تتميز أسعار الصرف في ظلّه بتقلباتها المستمرة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغة الأهمية على معظم المتغيرات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو الحقيقي على حد سواء وهذا ما انعكس على جزء كبير من الممارسات الاقتصادية و المالية.

الأمر الذي يحتم عليها ضرورة مواجهة تقلبات أسعار الصرف باكتشاف تقنيات متعددة وإيجاد إطار تنظيمي للمعاملات النقدية الدولية قصد التحكم في الاختلالات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، إذ أن قضية نظام سعر الصرف من القضايا التي تلقى اهتماما متزايدا بسبب الصعوبات التي يفرضها النظام النقدي الدولي الجديد، كما احتل الاهتمام بسعر الصرف مكانة وحظي بعناية خاصة، لكونه يؤدي دورا مهما ويؤثر في الاقتصاد المحلي، كما يعتبر المحور الأساسي الذي يضمن استقرار النظام النقدي، ويمثل المرتكز الذي تتحدد من خلاله أسعار السلع والخدمات المحلية في الخارج وكذلك السلع والخدمات الأجنبية، لذلك فإن أي تغيير يطرأ عليه سينعكس على مستوى الأسعار والتكاليف في البلد المعني، كما أن لأسعار الصرف دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية اليومية مما يجزم بأنه ليس هناك مجتمع بمنأى عن التغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، و الذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف، وعلى هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية، حيث انتقل من سعر الصرف الذهبي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم تعويم أسعار الصرف.

إن الإصلاحات التي مست الأنظمة المالية والنقدية للدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة قصد مواكبة التطورات في المعاملات المالية والتجارية بين الدول وعلى رأس هذه الإصلاحات اختيار نظام سعر صرف ملائم من شأنه الدفع بعجلة النمو ومواجهة الصدمات والأزمات المالية.

كان الاهتمام بنظرية أسعار الصرف أكثر وضوحا منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، حيث تعددت النماذج الساعية لتحديد القوى المتحركة في أسواق الصرف الأجنبي من اجل تفسير ما يحدث لأسعار صرف العملات من تقلبات شديدة ومدى تأثيرها في إحداث الأزمات الداخلية والخارجية.

وقد اسند بعض الاقتصاديين التقلبات التي عرفتها أسعار الصرف إلى عوامل عديدة تختلف باختلاف الفترات الزمنية، فمنها محددات تؤثر في استقرار أسعار الصرف في المدى الطويل مثل التضخم وعوامل أخرى تؤثر في توازن سعر الصرف في الأجل القصير مثل تدفقات رؤوس الأموال.

لقد شهدت فترة الثمانينيات اهتماما كبيرا تركز على أنظمة أسعار الصرف والدور الذي يؤديه ربط أسعار الصرف بعملة أخرى في تثبيت معدلات التضخم، حيث قامت البلدان النامية باختيار أنظمة صرف مختلفة استهدفت عملية تصحيح التضخم المفرط الذي وصل إلى معدلات قياسية في هذه الفترة، وكانت أنظمة الربط من أكثر الأنظمة انتشارا، والتي أثبتت نجاعتها في العديد من الدول.

كما عرفت دول العالم أنظمة أسعار صرف متنوعة، حاولت من خلال هذه الأنظمة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتبني سياسات استهداف التضخم، حيث تقوم الدول بالإعلان والتصريح عن أنظمة أسعار صرفها لدى صندوق النقد الدولي، وقد عرفت هذه الأنظمة بالأنظمة الرسمية -JURE-.

في الواقع العملي تبين أن نظام سعر الصرف المطبق فعليا -FACTO- كان يختلف عن النظام المعلن، ويرجع ذلك إلى ظاهرة التخوف من التعويم والتي توضح أن العديد من الدول تصرح رسميا بنظام سعر صرف عائم بينما النظام المطبق هو نظام ثابت.

ومن ناحية أخرى تتخوف الدول أيضا من تثبيت عملتها، فالدول التي تعلن عن الأنظمة الثابتة تقدم على تغيير بتواتر سعر تعادل العملة إلى حد أن يصبح نظام سعر صرفها عائما فعليا.

إن الجدل القائم حول فعالية أنظمة أسعار الصرف في الساحة النقدية الدولية ومسألة المفاضلة بين أنظمة أسعار الصرف واحدة من أكثر القضايا مثيرة للجدل في الاقتصاد الدولي وخصوصا بعد ظهور نظرية الركن -CORNER SOULUTION- والتي مازالت محل جدل واسع وعرضة لاختبارات متواصلة إلى يومنا هذا، بحيث توصي بضرورة التخلي عن أنظمة الصرف الوسيطة لصالح احد نظامي الركن، إما التثبيت الصارم أو التعويم الحر.

إن الدور المحوري الذي تلعبه أنظمة أسعار الصرف في التأثير على المر دودية الاقتصادية، وعادة ما يكون هذا التأثير متفاوتا ومعتمدا على طبيعة نظام سعر الصرف المتبني من قبل البلد، فقد أصبحت مسألة تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي من أهم المسائل التي تشغل الدراسات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن.

ونجد أن العديد من الدراسات تؤكد بأن فرضية وجود معدلات تضخم منخفضة في ظل أنظمة أسعار الصرف الثابتة صحيحة، في المدى القصير والمتوسط، إلا أن هذه الميزة قد تختفي في المدى الطويل، إذ أن أنظمة أسعار الصرف المرنة تحدث معدلات تضخم تقارب معدلات التضخم في ظل أنظمة أسعار الصرف الثابتة ويحدث هذا في ظل التكيف بين تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم المختلفة.

فأدى ذلك في السنوات الأخيرة إلى تغير الاتجاه نحو تبني أنظمة التعويم، قصد حماية الاقتصاديات من الصدمات المالية مع اتخاذ إستراتيجية لمكافحة التضخم تتلائم وأنظمة أسعار الصرف العائمة، والتي تتمثل في إستراتيجية استهداف التضخم. خلال سنوات التسعينات من القرن المنصرم وأوائل القرن الحالي، تشير وتجمع الكثير من الدراسات على أن أنظمة أسعار الصرف الوسيطة هي هشّة بطبيعتها وأنها تفتقر إلى المصدقية. هذه الآراء نتجت على إثر أزمات العملة التي عصفت بالأسواق الناشئة. في غضون ذلك، نجحت بعض الدول الناشئة الأخرى مثل جنوب إفريقيا والمكسيك عام 1998، من الأزمات من خلال تبني أنظمة أسعار صرف أكثر مرونة وبالتالي ازدادت أهمية التوجه نحو الأنظمة الركنية باعتبارها الحلول المستدامة في بيئة دولية تتسم بارتفاع تحركات رؤوس الأموال الدولية.

وأمام درجة تعقد العلاقة التي تربط نظام سعر صرف معين بالمر دودية من حيث النمو والتضخم وصعوبة الحكم على كفاءة نظام على حساب نظام آخر، تبرز أهمية الدراسة في التعرف وفي تحديد تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم. وعليه وعلى غرار ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى ساهمت أنظمة سعر الصرف التي انتهجتها الجزائر في ضبط التضخم؟

ومن خلال السؤال الجوهرى للدراسة، وبناء على التطورات الواسعة في تغيرات أنظمة أسعار الصرف في البلدان النامية ومدى تأثيرها في استقرار الاقتصاد الكلي والتحكم في التضخم، يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي تدور حول هذا الموضوع والتي تعد مكملة للإشكالية الرئيسية لهذا البحث وهي:

- على أي أساس يتم اختيار نظام سعر الصرف الأمثل؟
- ما هو نظام سعر الصرف الأكثر فعالية في الحد من التضخم؟
- ما هي نتائج أنظمة سعر الصرف المعتمدة في الجزائر على التضخم؟

-فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات والتي ستكون منطلقاً لهذه الدراسة وهي كالتالي:

- 1- يعتبر التضخم المتغير الوحيد الذي يحدد اختيار نظام سعر الصرف في أي بلد.
- 2- العلاقة التي تربط أنظمة أسعار الصرف بالتضخم هي علاقة تأثير وتأثر.
- 3- مر نظام الصرف في الجزائر بعدة إصلاحات وتطورات ترمي في مجملها مساندة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات المحلية، قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي وعلى رأسها تحقيق تخفيض معدلات التضخم.

- أهمية البحث:

تتجلى أهمية موضوع البحث في إن الاقتصاد العالمي شهد في الآونة الأخيرة جملة من أزمات العملة التي أرجعها الخبراء الاقتصاديين إلى سوء اختيار نظام الصرف المناسب بسبب عدم قدرة السلطة النقدية والمالية على حد سواء من تحديد مصدر الصدمات الاقتصادية وعلى التفرقة بين أوجه التأثير المؤقتة و الدائمة تزامنا مع انتشار مظاهر الانفتاح الاقتصادي وحرية حركة رؤوس الأموال.

- أسباب اختيار الموضوع:

- يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب لعل من أبرزها ما يلي:
- محاولة إثراء الموضوع بكل الجوانب المتعلقة به نظريا وتجريبيا من اجل الوصول إلى مدى فعالية مختلف أنظمة أسعار الصرف في التأثير على التضخم خاصة في الدول النامية.
 - الاعتقاد بان مشكلة التضخم ظاهرة متجددة تظهر كل مرة بظهور أزمة اقتصادية يصعب على الباحثين التحكم فيها.
 - ارتباط الموضوع بالتخصص (نقود وبنوك).

-أهداف البحث:

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:
- محاولة إبراز أهم المتغيرات المفسرة لسعر الصرف.
 - تحليل الجوانب المختلفة لظاهرة التضخم من حيث الأنواع والمحددات الأساسية له.
 - تحديد تأثير وطبيعة العلاقة التي تربط أنظمة أسعار الصرف بالتضخم.

- منهج وأدوات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته،اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق عرض وتحليل كل ما يتعلق بأنظمة سعر الصرف من مفاهيم وعموميات وكل ما يخص الجانب النظري لهذا الموضوع من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بسعر الصرف ومحدداته،بالإضافة للتضخم واهم العوامل المفسرة له،إلى جانب أنظمة أسعار الصرف وأثارها على التضخم، كذلك المنهج التحليلي في الفصل الأخير من خلال تحليل العلاقة بين أنظمة سعر الصرف ونسب التضخم.

- مجال وحدود الدراسة:

اقتصرننا في هذه الدراسة على حالة الجزائر فيما يخص الإطار المكاني وهذا لسهولة الوصول إلى معلومات حول الموضوع محل الدراسة، وأما عن الإطار الزمني لهذه الدراسة فهو يغطي الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 2016.

-محتويات الدراسة:

لقد تناولنا دراسة الموضوع في فصلين مسبوقة بمقدمة وتليها الخاتمة، ويتضمن كل فصل جانب من جوانب الدراسة على النحو التالي:

-تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لأنظمة أسعار الصرف وتأثير هذه الأخيرة على التضخم، تطرقنا في المبحث الأول إلى استعراض مفاهيم عامة حول سعر الصرف ثم انتقلنا إلى أنظمة أسعار الصرف وأخيرا محددات اختيار أنظمة أسعار الصرف.
-ثم قمنا في المطلب الثاني بدراسة تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم، ففي البداية عرضنا مفاهيم أساسية حول التضخم وبعدها تطرقنا للعوامل المؤثرة على التضخم، ثم استعرضنا علاقة التضخم بأسعار الصرف، وفي الأخير تناولنا دراسة تأثير طبيعة أنظمة أسعار الصرف على التضخم.

-أما المبحث الثاني فنخصص للدراسات السابقة.

-أما الفصل الثاني والأخير تناولنا فيه أنظمة أسعار الصرف والتضخم في الجزائر، حيث تطرقنا لتطور سياسة الصرف في الجزائر، وأخيرا أنظمة سعر الصرف والتضخم في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري لأنظمة أسعار الصرف وتأثيرها على
التضخم

تمهيد:

ظهر سعر الصرف كأداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، ففي حين تتم تسوية المبادلات وعمليات التجارة ضمن الدولة الواحدة بالعملة المحلية، يجري التبادل مع الدول الأخرى بعملة مختلفة، وهذا أدى إلى ضرورة إيجاد آلية يتم بناءً عليها حساب القيمة التبادلية للعملة المختلفة، وتحويلها فيما بينها إنشاء قيام المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية بين هذه الدول. ويعتبر سعر الصرف عنصراً مؤثراً في العلاقات الاقتصادية الدولية ويلعب دوراً هاماً على مستوى النشاط الاقتصادي سواء في الإنتاج والتصدير والاستيراد والاستثمار وغيرها، وبالتالي يؤثر على مقدرة الاقتصاد التنافسية في معدلات النمو وفي وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم... الخ.

ولقد واكب التطورات الاقتصادية العالمية تطوراً ملحوظاً في أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة، وفي النظريات المفسرة له، والعوامل المؤثرة عليه على المدى القريب والبعيد.

كما كان التضخم، وما زال، يعد من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصاديات دول العالم؛ المتقدمة والنامية على السواء، نظراً إلى تأثيره الممتد إلى الأفراد وقطاع الأعمال وكذلك القطاع الحكومي. وقد شهدت العقود الماضية ارتفاعات ملحوظة في معدلات التضخم العالمية وصلت في بعض الدول إلى أرقام من خانتين، بل وصل بعضها إلى ثلاث خانات، أثرت سلباً في معدلات النمو خاصة في الدول المتقدمة. ورغم أن طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لا تزال محل جدل بين الاقتصاديين، إلا أن معظم الدراسات التطبيقية، بما في ذلك دراسات البنك الدولي، توصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة وثيقة بين المعدلات المرتفعة للتضخم وتدني معدلات النمو الاقتصادي.

كما أصبح الحفاظ على معدلات تضخم مستقرة ومنخفضة من أهم التحديات التي تواجه إدارة الاقتصاد الكلي في معظم دول العالم، ولاسيما المتقدمة منها، بسبب ارتفاع تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية..

وأمام درجة تعقيد العلاقة التي تربط نظام سعر الصرف بالتضخم وصعوبة الحكم على كفاءة نظام على حساب نظام آخر في التأثير على تخفيض التضخم، تظهر أهمية دراسة ومقارنة المردودية الاقتصادية لمختلف الأنظمة فيما يتعلق بالتضخم.

لذا يتم التطرق في هذا الفصل إلى بعض الجوانب التي تخص أنظمة سعر الصرف، ثم بعد ذلك نتطرق للتضخم، من خلال

المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

تعتبر أسعار الصرف كمتغير أساسي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية لما لها من تأثيرات كبيرة على حجم واتجاه المعاملات الجارية ورؤوس الأموال بين مختلف الدول، فضلا عن الآثار التي تنجر عن تغيراتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية والتوازنات الكلية، كما يعتبر التضخم ظاهرة مرضية تشكوا منها معظم اقتصاديات العالم، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو الناحية الاجتماعية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها، وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة واحتوائها أو القضاء عليها، أو على الأقل الحد من تفاقمها.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى هذين المتغيرين لتوضيحهما ودراسة أسباب تغيراتهما والآثار الناجمة عن ذلك مع العلاقة النظرية التي تربط كل منهما بالآخر.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

إن اتخاذ العملة كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة سهل بشكل كبير المعاملات الاقتصادية والتجارية بين الأعوان الاقتصاديون داخل البلد، إلا أن هذه الوظيفة تصبح غير مجدية إذا تعلق الأمر بالمعاملات الخارجية، إذ لا يمكن قياس أو تحديد القوة الشرائية للعملة المحلية إلا بدلالة العملات الأجنبية، أي انه يتطلب تحديد نسبة الوحدات للعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، لذلك يعبر عن القيمة الخارجية للعملة بسعر الصرف.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

ظهرت النقود نتيجة للتطور الطويل في العلاقات الاقتصادية للأفراد والجماعات إذ تعتبر وسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة، حيث أن التعامل ضمن الدولة الواحدة يتطلب استخدام عملة واحدة وهي العملة المحلية للبلد، أما عند قيام الدولة بالتعامل مع العالم الخارجي فإن ذلك يترتب عليه تغيير عملتها مع عملات شركائها التجاريين، وبالتالي تظهر مشكلة حساب القيمة التبادلية للعملة الدولية وهذا أدى إلى قيام عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف نجم عن التجارة بين هذه الدول.

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح أو تعريف مفهوم سعر الصرف، ويقصد بسعر الصرف بأنه " كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، مثل ما يتم تحديد سعر أي سلعة في السوق ".¹

كما عرف سعر الصرف على أنه " عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية " ، أي سعر الصرف هو الأداة التي ترتبط بين الاقتصاد المحلي ومختلف الاقتصاديات، إضافة إلى كونه يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في الأسواق الأجنبية² .

سعر الصرف هو " سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين فإحدى العملتين تعتبر سلعة والأخرى تعتبر ثمنا لها فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على عملة وحدة من عملة أخرى³ . "

¹ - عبد الله رائد واخرون، النقود و المصارف، دار الأيام، الأردن، 2013، ص: 53.

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 96.

³ - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص: 244.

إذ يمكن التعبير عن سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من عملة معينة التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من عملة أخرى، كما يمكن التعبير عنه بالقيمة الاقتصادية إذ أن سعر الصرف هو قيمة الوحدة الواحدة من عملة معينة مقارنة بقيمة الوحدة الواحدة من العملات الأخرى معبرا عنها بالقوة الشرائية لكل عملة.

وهناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر :

-أما التسعير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وهناك قلة من الدول التي تستعمل هذا النوع من التسعير كبريطانيا في مركزها المالي في لندن.

-وأما التسعير غير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.

وفي الوقت الحاضر تسعى الاقتصاديات العالمية إلى تحقيق الاستقرار النقدي لما له من دور هام في دفع الحركة الاقتصادية وفي تجنب الاقتصاد الآثار السلبية للتغيرات التي تعصف به، ويعتمد هذا الاستقرار النقدي بشكل رئيسي على استقرار سعر الصرف فإذا كان هذا السعر يتسم بالواقعية فإنه يخدم الأهداف الاقتصادية التي تتطلع الدولة لتحقيقها، ويسهم في تحسن وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات والاستمرار في تعزيز احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية اللازمة لإدارة سعر الصرف إلى جانب دوره في تجنب الاقتصاد الوطني للضغوط التضخمية، بالإضافة إلى أن تغييره يؤثر على أسعار السلع الدولية المتاجر بها مقارنة بالسلع المحلية.

ونتيجة لاختلاف أسعار هذه السلع بين الدول واختلاف معدلات التضخم أصبح ينظر بشكل رئيسي إلى قدرة أسعار الصرف على تنفيذ المعاملات الدولية وليس على تسمية السعر الرسمي المعلن في الدولة والذي تشتري وتباع به هذه السلع، وتبعاً لذلك ظهرت أشكال مختلفة لأسعار الصرف.

الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف

في الواقع العملي لا يمكن أن تحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعمولات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة.

1- سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على انه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية . كما يمكن تعريفه على انه سعر العملة المحلية بدلالة وحدات العملة الأجنبية.¹

وهو سعر عملة ما، يحدد عن طريق اللقاء بين العرض والطلب في سوق الصرف، وتكون العلاقة ثنائية إذا تم التبادل مع عملة واحدة فقط.²

وتقوم السلطات النقدية بتحديد هذا السعر كسعر رسمي لعملتها مقابل العملات الأخرى وفق ما يتناسب مع ظروفها وسياستها الاقتصادية عن طريق وضع قوانين للصرف، وهذا السعر لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للعملة من السلع والخدمات بين البلدين ولذلك لا يحظى باهتمام كبير لدى الاقتصاديين، ففي حالة التسعير غير المباشر فإننا نعبّر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ونرمز له بالرمز (E) ويتغير هذا السعر يومياً وتسمى التغيرات التي تطرأ عليه تدهورا هو تحسناً.

¹ - بلقاسم، العباس، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003، ص:1

² - طارق، شوقي، "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص: 20.

وباستخدام طريقة التسعير غير المباشر فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف الاسمي والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي (E) ¹ كما يمكن له ان يأخذ منحني مغاير لمستواه الحالي في الأجل الطويل كما يمكن له أن يتذبذب بشدة. ويلاحظ أن سعر الصرف الاسمي غير قادر على قياس القيمة الحقيقية للعملة نتيجة للتطورات والتغيرات في معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في الدولة بالإضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناجمة عن العوامل النفسية . ومن هنا ظهر مفهوم جديد لسعر الصرف هو سعر الصرف الحقيقي الذي يجمع في اعتباره تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم بإدخال تعديلات مناسبة.²

2- سعر الصرف الحقيقي:

ويقصد بسعر الصرف الحقيقي التحركات في سعر الصرف الاسمي معدلة بنسبة التضخم في بلدين مختلفين، فتعديل أسعار الصرف الاسمية بمعدلات التضخم يعطينا مؤشر حقيقي على القوة الشرائية لأسعار صرف العملات وبالتالي العدد الحقيقي من السلع والخدمات الأجنبية الممكن شراؤه بوحدة واحده من النقد المحلي. بفرض أن مستوى الأسعار في البلد المحلي هو (P) وفي البلد الأجنبي هو (P*) و سعر الصرف الاسمي (E)، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف من خلال المعادلة التالية:³

$$\varepsilon = PE^*/P$$

حيث أن (ε) يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

وبعبارة أخرى يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي X (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية)

إن ارتفاع مؤشر سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وعلى العكس فإن انخفاض مؤشر سعر الصرف الحقيقي يشكل عاملاً إيجابياً ويؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للصادرات، وبالتالي تظهر أهميته بالنسبة لميزان المدفوعات من ناحية، ومن قدرته على التعبير عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة في السوق العالمي من ناحية ثانية.

3- سعر الصرف الاسمي الفعال:

تشهد أسواق الصرف في بعض الأحيان ارتفاعاً في قيمة العملة المحلية مقابل إحدى العملات الأجنبية، وفي نفس الوقت تسجل انخفاضاً مقابل عملات أجنبية أخرى ، وبناءً على ذلك يختلف مستوى الأهمية التجارية للدولة مع الدول الأخرى حيث تكون التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل الشركاء التجاريين الرئيسيين أكثر أهمية من تلك التي تحدث مع الشركاء التجاريين الأقل أهمية، ولهذا السبب تم تطوير ما يعرف بالرقم القياسي لأسعار الصرف الاسمية الفعالة. وهو سعر صرف يحسب بحسب الاعتماد على المتوسط المرجح لأسعار الصرف لدولة ما مقارنة بعملات مختلف شركائها التجاريين.⁴ وحتى يعكس هذا السعر الأهمية النسبية لكل شريك يتم إدخال الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول لحساب هذا المتوسط.

¹ - عبد العظيم حمدي، "سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987، ص:31.

² - عناني، السعيد، "آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006، ص: 11.

³ - بلقاسم، العباس، مرجع سبق ذكره، ص: 2.

⁴ - طارق، شوقي، "مرجع سبق ذكره، ص: 20

قد يختلف هذا المؤشر من حيث القيمة والمحتوى وهذا يعتمد على عدة عوامل منها كيفية احتساب المتوسط وتحديد الشركاء التجاريين وتحديد الأوزان المعتمدة لكل شريك واختيار سنة الأساس، وفي حال تم تعديله بمعدل التضخم في الاقتصاد المحلي واقتصاديات الشركاء التجاريين يتم الوصول إلى مفهوم جديد لسعر الصرف وهو سعر الصرف الحقيقي الفعال.

4- سعر الصرف الحقيقي الفعال:

هي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بسلة عملات أجنبية مرجحة، يأخذ هذا السعر بعين الاعتبار تطور سعر الصرف الاسمي، ومستوى الأسعار بصفة عامة في تلك الدولة المعنية وباقي العالم.¹

الفرع الثالث: نظم سعر الصرف

عرف النظام النقدي الدولي عدة أنظمة للصرف بعد اختيار نظام "بريتون وودز" بحيث تلعب حركة المعاملات الدولية دورا كبيرا في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام سعر الصرف المعمول به، لذلك تكلم العديد من الاقتصاديين على ضرورة اختيار أحسن نظام صرف ملائم للاقتصاد. وعلى هذا الأساس كان لا بد من التعرف على كل نظام مع عرض مختلف المزايا والعيوب التي يتميز بها انطلاقا من أشد الأنظمة ثباتا إلى أكثرها مرونة ويتوسط بين هاذين النظامين القصويين مجموعة من الأنظمة تكون محدودة المرونة، وبالتالي يمكن تقسيم ترتيبات الأنظمة إلى ثلاثة أنواع: ثابتة، وسيطة، ومرونة وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الجزء.

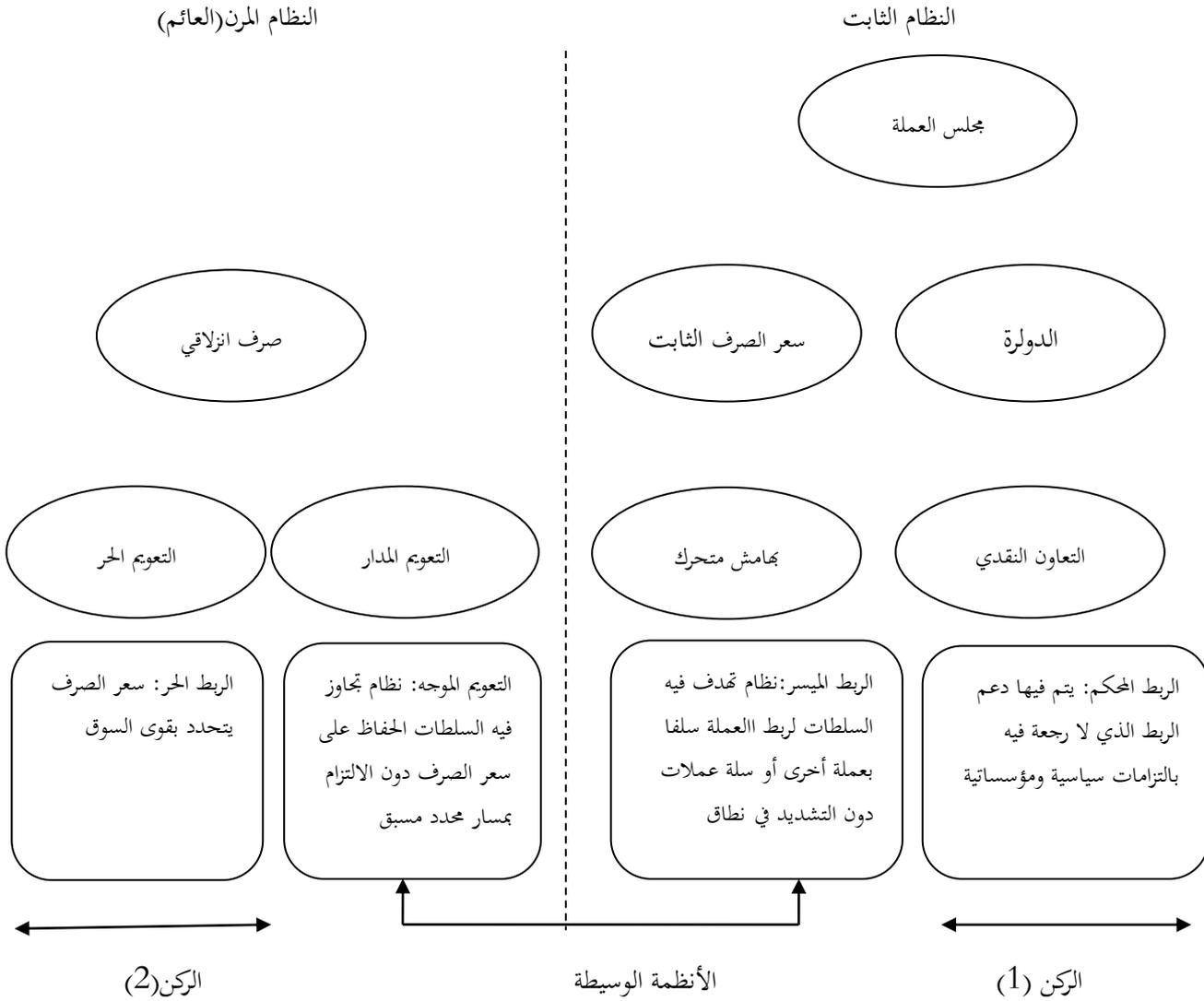
عرف "هاريسون، دالكين والزي" Harrison, Dalkiran and Elsey (2004) أنظمة الصرف على أنها الإطار القانوني الذي يترجم طبيعة سياسة الصرف المتبناة من طرف البلد لتحديد سعر صرف العملة المحلية خلال فترة معينة، وقد يكون هدف هذه السياسة إما ترك سعر الصرف يتحدد وفق تفاعل قوى السوق، أو تنظيم التدخل الفعال في السوق و الاحتفاظ بسعر السوق في مستوى مقبول،² ويشير هذا التعريف بان أنظمة الصرف هي الإطار الذي يحدد تنظيم عمل السوق، وجوانب تدخل السلطات ودرجة تأثيرها على سلوك أسعار الصرف .

بالتالي تندرج ترتيبات أنظمة الصرف ابتداء من أشد الأنظمة ثباتا إلى أكثرها مرونة ويتوسط بين هذين النظامين مجموعة من الأنظمة تكون محدودة المرونة (الأنظمة الوسطية. والشكل التالي يوضح مختلف فئات أنظمة الصرف من خلال تصنيفات صندوق النقد الدولي لسنة 1978 وسنة 1998.

¹ - طارق، شوقي، مرجع سبق ذكره، ص : 21.

²-Andrew Harrison, Ertugul Dalkiran et Ena Elsey, *Bisness International et Mondialisation Vers une Nouvelle Europe* (Bruxelles: Boeck université, 2004), P :303.

الشكل 01- 01: أنظمة الصرف



المصدر: سي محمد، فايذة، اختلال سعر الصرف الحقيقي - فعالية سعر الصرف الموازي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، رسالة ماجستير، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص: 4.

أولاً: نظام الصرف الثابت « Fixed Exchange Rate Regime »

يعرف على أنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية أخرى وهذا إذا كانت معظم معاملاتها التجارية تتم مع دولة هذه العملة أو تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها التجارية مع مجموعة من الدول، والخيار الثاني يسمح بتفادي نتائج التقلبات التي تخضع لها العملة الأجنبية الواحدة، حسب النموذج الأول¹.

¹ - جعفري، عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر) رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص: 41.

وتعتمد الدول هذا النظام عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحرير سعر الصرف ويضم هذا النظام نوعين من الأنظمة الفرعية:

أ- نظام قاعدة الذهب: هو نظام يقوم على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب التي في حوزة السلطات النقدية وكمية المعروض النقدي في هذه الدول وقد عرف هذا النظام هو الآخر شكلين فرضتهما خصوصيات المراحل التاريخية المتعاقبة هما المسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية.

ب- نظام الصرف القابل للتعديل: في ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف مع إمكانية تعديله وفق حالات ميزان المدفوعات وهذا بعد استشارة صندوق النقد الدولي ويتميز بالخصائص التالية:

- الحرية الكاملة في الحصول على العملات الأجنبية.
- ثبات أسعار الصرف، حيث لا يسمح بالتغيير إلا في حدود (1 ±) عن السعر المعلن رسمياً إلى أن أصبح (2.25 ±) في 1971.

1- مزايا نظام سعر الصرف الثابت :

- السماح بتفادي التقلبات الكبيرة لأسعار الصرف التي عادة ما يكون لها عواقب سلبية، وذلك بالتدخل الدائم للبنك المركزي في أسواق الصرف سواء فيما يخص شراء أو بيع للعملة المحلية أو العملة الأجنبية حتى يبقى سعر الصرف للعملة الوطنية محافظاً على قيمته المحددة ولا يتجاوز الهامش المحدد، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من المضاربة¹؛
- المساهمة في زيادة وتطور نمو وتيرة التجارة الدولية بصفة كبيرة وذلك بإعطاء نوع من الضمان للمصدرين والمستوردين لإبرام صفقات أو عقود على المدى المتوسط أو الطويل²؛
- استقرار أسعار الصرف تعطي الأرضية المناسبة للاستثمار طويل الأجل؛
- يقلل المخاطر من المضاربة بالعملات الدولية؛
- يعتبر أحسن طريقة بالنسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية وصياغة سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة³.

2- مساوئ نظام الصرف الثابت:

- يتطلب هذا النظام وجود احتياطات كبيرة لتدخل بها السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بشراء العملة المحلية للحفاظ على قيمتها اتجاه الضغوط السوقية؛
- يحرم الدولة من إتباع السياسة النقدية المناسبة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ويجبرها على إتباع تلك السياسة الكفيلة بتحقيق التوازن الخارجي؛
- في حالة حدوث تضخم في بلد الربط فإنه يؤدي إلى نقل التضخم والصدمات الخارجية بقوة إلى الاقتصاد المحلي⁴؛
- تتعارض في كثير من الأحيان متطلبات السياسة الاقتصادية المحلية مع السياسة التي تملئها الظروف الخارجية للبلد فمثلاً قد يعاني البلد من كساد وبطالة وعلى توازنه الخارجي إتباع سياسة انكماشية؛

¹ - Pierre Salle, « Problèmes économique généraux », Macro économie 2, Edition DUNOD " 6ème édition, Paris, 1986 , p : 317.

² - Pierre Salle, op cit, p : 317.

³ - عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن، 2011، ص: 90.

⁴ - جعفري، عمار، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

- مهما كان ثبات سعر الصرف فإنه يقلل من استقلالية السياسة النقدية باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي.

ثانيا: نظام سعر الصرف المرن أو العائم « Flexible Exchange Rate Régime »

يعتبر الاقتصادي " فريدمان " M. Friedman من مؤيدي نظام الصرف المرن فهو يعتقد بأن النظام المرن يتفوق على النظام الثابت، فهذا النوع من الأنظمة يتم فيها تقلب سعر الصرف بدرجة أكبر من الثابت والوسيط، بحيث أن السلطات النقدية الممثلة من طرف البنك المركزي تترك قوى السوق لتحديد سعر صرف عملتها المحلية وبمعنى آخر تترك العملة عائمة حتى تجد سعر صرفها في سوق الصرف التنافسي والحر¹.

إن نظام الصرف المرن يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأية سلعة أخرى ، وعليه لا تكون هذه محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب، وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم مرورا بسعر الصرف المدار وانتهاء بسعر الصرف الزاحف وبعكس نظام الصرف الثابت الذي يستوجب توظيف السياسات الاقتصادية المحلية لتلبية متطلبات التوازن الخارجي فإن نظام الصرف المرن يعطي الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي.

1- مزايا نظام الصرف المرن

تمثل أهم مزايا أنظمة الصرف المرنة في النقاط التالية:²

- إنّ تعويم العملة يسمح بإعطاء صورة حقيقية عن الاقتصاد وبالتالي الوصول إلى سعر التوازن، هذا ما يساهم في إعطاء الدولة استقلالية في السياسة النقدية المتبعة؛
- التقليل من حدة المضاربة بحكم آلية العرض والطلب ؛
- بإمكان نظام الصرف المرن التكيف مع الصدمات الداخلية أو الخارجية؛
- البنك المركزي غير مجبر بالاحتفاظ باحتياطات صرف كبيرة لأنه في حالة حدوث اختلالات على مستوى المدفوعات لبلد ما فإنه يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلا من تغيير العرض النقدي، هذا ما يعطي الحرية المطلقة للبلد في إتباع أي سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي.

2- مساوئ نظام الصرف المرن

يمكن حصر بعض السلبيات في النقاط التالية:

- تزيد أسعار الصرف المرنة من درجة عدم التأكد وعدم الاستقرار وذلك من خلال حدوث تذبذبات واسعة في أسعار الصرف، هذا ما يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص استقرار الأموال المستثمرة في الخارج وعائداتها³؛
- معدلات الصرف يمكن أن تسجل تغيرات كبيرة مما يؤدي إلى تضخم سلبي على التجارة الخارجية والاستثمارات ؛
- من غير الممكن التنبؤ مسبقا بمعدلات الصرف مما يؤدي إلى نشأة خطر الصرف وبالتالي يجب العمل على تجنبه؛
- عدم التأكد بالتكلفة الملحقة بالعمليات الخاصة بتغطية خطر الصرف مما ينجر عنه ارتفاع في الأسعار وتدعيم التضخم⁴؛
- قد يزيد سعر الصرف المرن من المضاربة وهذا عند توقع المضاربين ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف.

¹- Andrew Harrison et Autres, op cit, p 300.

²- بدروي، شهبانز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لعينة من 18 دولة نامية(1980-2012)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص: 29.

³ - دومينيك، سلفادور، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ، ص: 187 .

⁴ - طارق، شوقي، مرجع سبق ذكره، ص : 11.

الجدول رقم 01- 01 : المقارنة بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن

نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن
قابلية التحويل خارجية.	قابلية التحويل شاملة.
يمكن أن يستغل سعر الصرف كأداة قصد إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.	مصدر غير أكيد والذي يمكن أن يشكل تأثير سلبى على التجارة الخارجية.
سعر الصرف تحدده السلطات النقدية.	سعر الصرف تحدده عمليات العرض والطلب عليه في سوق الصرف.
محددات سعر الصرف في المدى الطويل متوقف على القواعد المطبقة من طرف السلطة النقدية التي تستهدف ضمان التوازن في ميزان المدفوعات.	محددات سعر الصرف في المدى الطويل ترجع إلى القواعد والشروط التي يفرضها سوق الصرف تلقائياً لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.
حرية الدفع محدودة.	حرية الدفع (عادة ما تكون على مستوى المدفوعات الجارية ما عدى حركة رؤوس الأموال).
نظام الصرف المتعدد بدأ منذ سنة 1944 فقط.	نظام الصرف المتعدد طبق على عمليات تمس حركة رؤوس الأموال.
طريقة الدفع ككككك بالذهب أو الدولار إلى غاية 1971	طريق تلقائية للدفع: بالدولار، الفرنك، المارك....
القيود الخارجية موجودة، التعديل يكون من قبل السلطات النقدية.	القيود الخارجية غير موجودة، التعديل يكون تلقائياً.
الآثار التضخمية محدودة إلا في حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية.	الآثار التضخمية مهمة جداً وخاصة في حالة التوظيف الكامل، نمو اقتصادي مهم، نمو كبير في الصادرات.
قيود مراقبة سعر الصرف أكثر صرامة.	قيود مراقبة سعر الصرف أكثر مرنة.

المصدر: بربري، محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010-2011، ص:55.

ثالثاً- أنظمة الصرف الوسيطة « Intermediate Exchange Rate Régime »

هي عبارة عن مزيج بين النظامين القسويين) النظام الثابت والنظام المرن (فهي تأخذ الاستقرار من الأنظمة الثابتة واستقلالية السياسة النقدية من الأنظمة المرنة، أي أنّ البنك المركزي يمكنه التدخل لتحديد تحركات أسعار الصرف بشكل مسبق وذلك للحدّ من تقلبات هذه الأسعار. ومن مؤيدي هذا النظام الاقتصادي " Krugman " (1992)، (1998) "Reinhart" و"Williamson" (2000) بحيث يرون بأن نظام الصرف الوسيط يعتبر أحسن من نظام الصرف الثابت أو نظام الصرف المرن وذلك لأنها بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصاً معتبرة لاقتصاد البلد من أجل مواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة.¹

¹ - بدروي، شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص:22.

كما يهدف النظام الوسيط إلى الحفاظ على تغيرات أسعار الصرف عند حدود مقبولة يتم تصميمها لتفادي التقلبات الحادة في أسعار الصرف بدلا من مواجهة قوى السوق، بالإضافة إلى أنه أصبح من أكثر الأنظمة شيوعا خصوصا في سنوات التسعينات لأنه يسمح بتحسين وتهيئة المناخ المالي والاقتصادي للتخفيف من ظروف وحالات عدم التأكد. وعليه فإن الصعوبة التي يمكن أن تواجه هذه الأنظمة الوسيطة هي ضرورة إمكانية التنبؤ بتغيرات الأسعار، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على تحركات السعر في المستقبل من خلال إدارة أسعار الصرف سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل¹.

1- مزايا أنظمة الصرف الوسيطة :

- تفضل بعض الدول إتباع هذا النوع من الأنظمة بدلا من اختيارها لأحد النظامين الثابت أو العائم لما له من مزايا ومحاسن تمثلت فيما يلي:²
- السماح بالحفاظ على درجة المرونة في سعر الصرف والذي ساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة.
- تسمح أنظمة الصرف الوسيطة لسعر الصرف الثابت بتعديل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والحفاظ على درجة من الاستقلال النقدي.
- تساهم أنظمة الصرف الوسيطة في تقليص التقلبات في سعر الصرف الاسمي، بحيث يلعب دور مهم في استهداف الأسعار الداخلية بالمقارنة مع أنظمة الصرف المرنة.
- تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدول الشريكة.

2- عيوب أنظمة الصرف الوسيطة:

- إضافة إلى الإيجابيات التي يتميز بها هذا النوع من الأنظمة إلا أنها لا تخلو من المساوئ والعيوب وهي تنحصر ضمن النقاط التالية:³
- إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريب جداً من المعدل المحوري لسعر الصرف أو الاجتهاد قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود مجالات محددة، معناه يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام صرف ثابت، أي سعر الصرف يصبح لا يلعب دوره المنتظر وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي.
- قصد جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري (أو معدل الصرف الحقيقي) العاكس لواقع الاقتصاد الوطني، هذا الأمر يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي، مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت، وقصد جعل أنظمة الصرف الوسيطة توفيق بين مزايا النظامين (الثابت والمرن) لا بد من معرفة واقع اقتصاد البلد من حيث، مصداقية وشفافية تنفيذ السياسة النقدية.

الفرع الرابع : محددات اختيار نظام سعر الصرف

لقد شهدت السنوات الأخيرة جدلا حادا حول تحديد معايير لاختيار نظام سعر الصرف الأمثل لكل دولة لأن هذا الأخير في تجدد مستمر خاصة بعد ظهور الأزمات، بالإضافة إلى حركة رؤوس الأموال التي أصبحت جد سريعة وكذلك الخصوصيات النظامية لكل دولة والتي تشهد تطورات عنيفة، وبالتالي فإن الدولة عليها أن تعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال نظام يتم

¹ -Andrew Harrison et Autres, op cit, p : 304.

² - بربري، محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص:56.

³ - نفس المرجع السابق، ص:56.

اختياره وفقاً لخصائص ومحددات معينة، فقد خصصنا في هذا العنصر أهم العوامل المحددة لأنظمة الصرف، منها ما يتعلق بالجانب النقدي والمالي ومنها ما يتعلق بالتجارة الخارجية وفي الأخير العوامل السياسية.

أولاً: العوامل النقدية والمالية المحددة لأنظمة الصرف

من بين أهم العوامل النقدية والمالية المحددة لأنظمة سعر الصرف ما يلي:

1- معدل التضخم

يعتبر التضخم من أهم العوامل الأساسية في اختيار نظام سعر الصرف، فقد أثبتت تجارب بعض الدول والتي عرفت ارتفاعاً في مستوى التضخم بأن تثبيت سعر صرفها أي إتباع نظام صرف ثابت قد نجح في تخفيض مستوى التضخم، كما هو الحال بالنسبة للمكسيك بحيث أدت حالة مكافحة التضخم بالاعتماد على تثبيت سعر الصرف في الفترة 1989 إلى غاية 1994 إلى انخفاض التضخم بسرعة كبيرة من نسب شديدة الارتفاع، بحيث انخفض من ذروته وهي % 180 خلال 12 من شهر فبراير 1988 إلى % 20 في 1989 ، وبعد فترة من عودة التضخم إلى الارتفاع في 1990 بنسبة % 30 انخفض إلى ما دون 10 % بحلول عام 1993 ، ثم اندلعت أزمة 1995 والتي اقترنت بارتفاع في سعر الدولار الأمريكي مقابل البيزو بنسبة % 121 خلال شهر نوفمبر 1994 إلى نوفمبر 1995 ونتيجة لذلك عاد التضخم السنوي إلى الارتفاع بنسبة % 52 سنة 1995.¹

2- درجة حركة رؤوس الأموال

يمكن قياس هذا المعيار بنسبة الأصول المالية الأجنبية لدى البنوك التجارية إلى عرض النقد، بحيث أن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى درجة تكامل عالية مع الأسواق العالمية بالإضافة إلى حرية أكبر في حركة رؤوس الأموال، ففي الدول التي تتمتع بحرية كاملة في حركة رؤوس الأموال لا يجب عليها إتباع نظام الصرف الثابت لعمليتها لأنها ستجد صعوبات كبيرة في ذلك بسبب عدم القدرة على تغيير أسعار صرفها إلا بتدخل الحكومة.

وبالتالي يمكن أن نستنتج بأنه كلما كانت درجة التطور والتكامل في السوق المالي عالية كانت إمكانية تطبيق نظام الصرف المرن أفضل، كما أن زيادة حرية حركة رؤوس الأموال تؤدي إلى صعوبة الاحتفاظ بنظم صرف ثابتة.²

3- حجم الاحتياطات الدولية

مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المحددة لنظام الصرف الملائم فإنه كلما زاد حجم الاحتياطات الدولية كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات وأمكن من الحفاظ على سعر الصرف ثابتاً من خلال تمويل العجز اعتماداً على تلك الاحتياطات أو الاقتراض من أسواق رأس المال وبالتالي يفضل إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف، أما إذا انخفض حجم الأرصدة النقدية الدولية وصعوبة الاقتراض الخارجي سوف يدفع السلطات النقدية إلى إتباع إجراءات تصحيحية تتضمن غالباً إجراء تغييرات مفاجئة في سعر الصرف، بما لها أثار سلبية على النشاط الاقتصادي المحلي وارتفاع معدل التضخم، لذلك في هذه الحالة يفضل إتباع نظام الصرف العائم حتى تتمكن السلطات النقدية من تخفيف حدة التغيرات المفاجئة التي قد تحدث في ظل نظام الصرف الثابت .

4- درجة التقدم الاقتصادي، المالي والمؤسسي

يكون نظام سعر الصرف المرن أكثر جاذبية عندما يكون هناك تطور اقتصادي ومالي، بحيث أن ضعف المؤسسات يتطلب إتباع نظام صرف مرناً خاصة إذا كان عدد الوسطاء الماليين محدوداً والأسواق المالية ضيقة أو غير موجودة مما لا يسمح بتنظيم

¹ - ألفريدو كوفيفاس، وأليخاندرو ورنر، " تجربة المكسيك مع نظام سعر الصرف المرن " ، ندوة نظم وسياسات سعر الصرف، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، في 16-17 ديسمبر 2002 ، ص: 133-134.

² - بدرابي، شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص: 41-42.

فعال لسوق الصرف، وبالتالي يصبح نظام الصرف المرن في ظل هذه الشروط خطر على هذا البلد. كما يعتبر النموذج المالي معيار أساسي لاختيار نظام الصرف من خلال توافر أسواق مالية عميقة وقوية بما فيها سياسات مالية سليمة تتجنب عجز الميزانية المنتظم وديناميكيات الدين العام، بالإضافة إلى وجود سلطات نقدية مستقلة بقدر كاف لكي تولد ظروف نقدية مستقرة وتكون قادرة على إصدار ديون بعمالتها.¹

يمكن أن نستنتج من هذا المعيار بأن الفرق الرئيسي الذي يميّز بين الدول النامية والدول المتقدمة فيما يخص اختيار نظام سعر الصرف هو درجة التقدم الاقتصادي والمالي، لأن معظم الدول التي نجحت في تبني نظام التعويم كانت أكثر تقدماً اقتصادياً ومالياً.

ثانياً: عوامل التجارة الخارجية المحددة لأنظمة سعر الصرف

1- درجة الانفتاح على العالم الخارجي: يقاس هذا المؤشر على أساس نسبة السلع الداخلة في التجارة (الصادرات والواردات) إلى إجمالي الناتج الوطني، فبالنسبة للاقتصاد المفتوح الذي تزيد فيه الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية بالنسبة لباقي القطاعات في تكوين الناتج الوطني، فإن اختيار سياسة التعويم لا يمثل الاختيار الأمثل، حيث يتميز الاقتصاد المفتوح بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية، خاصة التي تعاني من جمود كل من مستوى الأسعار والأجور في الاتجاه التنافسي، يجب أن تقوم بإتباع سياسة التثبيت²، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتميز الاقتصاد المفتوح بارتفاع الميل الحدي للاستيراد بصفة عامة مما يجعل سياسة تخفيض الطلب المحلي أقل عبئاً من تعويم أسعار الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وعلى العكس فإن الاقتصاد الأقل انفتاحاً قد يلائمه إتباع سياسة التعويم نظراً للارتفاع النسبي لعبء سياسة تخفيض الطلب المحلي، لانخفاض الميل الحدي للاستيراد إلى جانب تضائل تأثير تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار المحلية.

2- درجة تنوع هيكل الإنتاج والتصدير: كلما زادت هذه الدرجة كلما قل تعرض الاقتصاد الوطني لصعوبات في ميزان المدفوعات، لذلك تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح سعر الصرف ويفضل إتباع شكل من أشكال الترتيبات الثابتة، وإذا كان ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج على عدد قليل من السلع كما هو حادث لغالبية الدول النامية المعرضة باستمرار للتقلب، فيكون من الملائم إتباع سياسة التعويم على أساس إعطاء قدرًا من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات.³

ثالثاً: نظام الصرف والمتغيرات السياسية

نهدف من خلال هذا العنصر إبراز تأثير العوامل السياسية على اختيار نظام الصرف والتي يمكن حصرها في ما يلي:⁴

1- عدم الاستقرار السياسي: هناك ارتباط وثيق بين عدم الاستقرار السياسي ونظام الصرف المحتمل الذي ستبناه الحكومة إذن فالحكومات ستجد نفسها أمام خيارين:

أ- إما تأكيد مصداقية عملتها باختيار نظام صرف ثابت.

ب- إما أن تؤكد حريتها وقدرها على استخدام وسائل سياسية أخرى لتحقيق أهداف أوسع، وبالتالي تختار صرف مرن. فإذا كانت الحكومة تضع ضمن أهدافها السياسية التحكم في البطالة الفعلية في مستوى نظام أقل من المستوى العادي، باعتماد التخطيط الخاضع للأهداف الاجتماعية التي تحقق بدورها التوازن الداخلي للاقتصاد أي امتصاص البطالة، فإن نظام الصرف

¹ - بدرأوي، شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

² - بربري، محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 172 - 173.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 173.

⁴ - جعفري، عمار: مرجع سابق، ص: 78.

الثابت يصبح عائقاً أمام هذا الهدف، لأنه يحد من ارتفاع التضخم ويؤدي إلى الانكماش المفضي إلى البطالة، وهنا تتجلى أهمية النظام المرن، وكاختيار أفضل لتحقيق هذه الأهداف ولتحقيق الأهداف السياسية الرامية إلى التوازن والمصدقية من خلال نظام الصرف الثابت يجب أن يدعم هذا الاختيار بسياسة مكافحة التضخم، وهو أمر يتطلب التضحية بالاختيار المرن وكان هذا وضع معظم دول الاقتصاد الناشئ كالمكسيك مثلاً.

وانطلاقاً من العلاقة بين العوامل السياسية والتكلفة التي تنجم عن اختيار إحدى نظامي الصرف، فقد قام إدوارد "Edwards" سنة 1996 بدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي واختيار نظام الصرف المناسب وأثبت أنه كلما زاد عدم الاستقرار السياسي ارتفعت كلفة اختيار نظام الصرف الثابت، حيث اعتمد على نموذج يحتوي على 63 دولة متطورة وسائرة في طريق النمو، وهذا خلال سنوات 1980-1992 حيث بينت النتائج التي توصل إليها أن عدم الاستقرار السياسي أدى في النهاية إلى اختيار نظام السعر الثابت والتخلي عنه، واعتماد النظام المرن.

2- طبيعة النظام السياسي:

إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي فهناك عوامل سياسية أخرى تؤثر على اختيار نظام الصرف وهي تتمثل في طبيعة النظام السياسي، فالحكومات المنتخبة اتبعت نظاماً ديمقراطياً منذ أمد بعيد وبالتالي لم يكن لها مشكل اتجاه مرونة اختيار نظام السوق، بينما الدول السائرة في طريق النمو والدول الناشئة أصبحت فيها درجة ديمقراطية النظام السياسي هي التي تحدد القدرة على الاختيار في هذا المجال.

إن الأنظمة الديكتاتورية تميل غالباً إلى تبني نظام ثابت مقارنة بالأنظمة الديمقراطية ويرجع ذلك إلى أن الديكتاتوريات السياسية تميل إلى فرض إجراءات التعديل والضبط التحكيمي، عكس الأنظمة الديمقراطية على حرية المنافسة والتغيير والاختيار السياسي وهو ما يؤكد العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي واختيار نظام الصرف. فالحسابات السياسية في المكسيك كانت وراء إحداث الأزمة الاقتصادية العميقة التي مرت بها هذه الدولة أثناء السداسي الأول من سنة 1994، فالحزب الحاكم واجه موقفين متعارضين :

أ- إما القيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للدولار حتى تعكس الواقع الاقتصادي للمكسيك التي تعاني من التضخم الحالي، ومن انخفاض القدرة التنافسية للسلع القابلة للتبادل نتيجة غلاء سعر الصرف الحقيقي للعملة المكسيكية، لكن هذا القرار كان يضر بمصالح الطبقة الوسطى التي تتدهور القدرة الشرائية معها هي التي تحدد مصير الانتخابات كقوة اجتماعية فعالة .

ب- أو إتباع سياسة انكماشية تحظى بقبول أصحاب رؤوس الأموال المعارضين للتضخم وارتفاع الأجور وهو ما ينعكس سلباً على العمال والقطاع الإنتاجي. هكذا إذن فإنه إذا كان قرار تخفيض العملة يفجر القاعدة السياسية للحزب الحاكم فإن سياسة الانكماش توتر العلاقة التقليدية بين الحزب الحاكم والنقابات العمالية وممثلي المؤسسات. وقد حدثت اضطرابات سلبية حادة نجمت على الانتخابات العامة في المكسيك 1994 حاولت من خلالها الحكومة المكسيكية أن تؤخر لحظة تخفيض العملة وتبني إستراتيجية على مرحلتين، دعمت في المرحلة الأولى سعر الصرف بتبني سياسة معتدلة للتشفيف، قائمة على اتفاق التعاون بين الأوساط النقابية وأوساط رجال الأعمال. وفي المرحلة الثانية شرعت بعد الانتخابات في خفض تدريجي للعملة وتطبيق سياسة صارمة، لكن الأحداث السياسية التي ضربت المكسيك، كاعتقال مرشحين من أحد الأحزاب، والتوترات التي تصاعدت أفضلت الإستراتيجية السابقة، ونتيجة لمرور المكسيك بأوضاع مماثلة لهذه الحالة التي تم فيها تخفيض ساحق للبيزو سنوات 1976/1982 فإن الأعوان الاقتصاديين قد استبقوا الأمور تغادياً للخسارة .

إذن من خلال ما سبق يتبين لنا كيف أثرت العوامل السياسية على نظام الصرف، فالحكومة أخرجت لحظة تخفيض سعر العملة لأسباب سياسية زادت من تطور الوضع ليصل إلى أزمة اقتصادية وسياسية شاملة.

وأخيراً فإنه يمكن الإلمام بأسس ومعايير اختيار نظام الصرف الأمثل بالجدول التالي:

الجدول رقم 01-02: أسس ومعايير اختيار نظام الصرف الأمثل

خصائص الاقتصاد	الأثر على الدرجة المرغوبة بمرونة سعر الصرف
درجة الانفتاح.	كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً، قل التوجه نحو نظم الصرف المرنة.
حجم الاقتصاد والتنوع السلعي فيه.	كلما زاد حجم الاقتصاد والتنوع السلعي فيه زاد التوجه نحو نظم الصرف المرنة.
التركز الجغرافي للتجارة.	كلما زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير ازداد التوجه نحو تثبيت العملة المحلية بعملة هذا البلد.
درجة التطور المالي.	كلما زادت درجة التطور الاقتصادي والمالي أصبحت هناك إمكانية أكبر لتطبيق نظم الصرف المرنة.
حرية حركة رأس المال.	كلما زادت حرية حركة رأس المال زادت صعوبة الاحتفاظ بنظم الصرف الثابتة.
حرية حركة العمالة.	كلما زاد مدى حرية حركة العمالة مع كون الأجور والأسعار ثابتة انخفضت صعوبة وتكلفة التعديل في ظل نظم الصرف الثابتة لكن تبقى هذه الصعوبة غير موجودة في حالة نظم الصرف المرنة.
اختلاف معدل التضخم المحلي عن المعدل العالمي.	عند كون معدل التضخم في بلد شديد الارتفاع فإن نظم الصرف الثابتة تزيد من القدرة على ضبط معدلات التضخم وتضفي المصدقية على برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
مشاريع التكامل البنينة.	في حالة وجود أفكار تكاملية إقليمية تلجأ الدول إلى تثبيت أسعار صرف عملاتها البنينة وتعميمها كوحدة واحدة أمام باقي العملات أو تثبيتها بمثبت مشترك على حسب طبيعة خصائصها الاقتصادية.

المصدر: بريري، محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 178.

كما رأينا هناك عدة عوامل رئيسية لتحديد نظام سعر الصرف الملائم وتتمثل في تحركات رؤوس الأموال وحجم الاحتياطات الدولية ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي ومدى التركيز والتنوع السلعي على التجارة الخارجية والحجم الاقتصادي للدولة والعوامل السياسية والتضخم، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم العوامل التي تحدد اختيار الدول لنظام سعر الصرف، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي بالتفصيل.

المطلب الثاني: تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم

أمام درجة تعقيد العلاقة التي تربط نظام سعر الصرف بالتضخم وصعوبة الحكم على كفاءة نظام على حساب نظام آخر في التأثير على تخفيض التضخم، تظهر أهمية دراسة ومقارنة المردودية الاقتصادية لمختلف الأنظمة فيما يتعلق بالتضخم. بناء على ذلك سنتناول في هذا المطلب دراسة تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم من خلال تبيان مفهوم التضخم، أسبابه ونتائجه ثم نشرح في دراسة علاقة التضخم بأسعار الصرف، وفي الأخير الفصل نتطرق لتأثير طبيعة أنظمة أسعار الصرف على التضخم.

الفرع الأول: التعريف بظاهرة التضخم وتبيان أسبابها و نتائجها

أولاً: مفهوم التضخم

التضخم هو احد القضايا الرئيسية لعدم الاستقرار الكلي في البلدان ، فتأثيره يشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل الميزانية الاعتيادية وسعر الصرف وسعر الفائدة والأجور ومستوى المعيشة ، علاوة على ذلك فارتفاع مستويات التضخم ترزع الثقة بالنظام الاقتصادي.

للتضخم عدة تعاريف، وذلك لأنه يستخدم لوصف العديد من الحالات والعمليات المختلفة من بينها:¹

- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

- ارتفاع الدخول النقدية.

- ارتفاع التكاليف.

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.

وعلى الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح، وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر ، إلا انه لم يوجد لحد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم ، فمنهم من يعتقد أن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقود المتداولة عن المعروض السلعي ، وما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، أما البعض الآخر فانه يعتقد أن التضخم قد ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج ، والبعض الآخر يعزو التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وآخرون يعزون التضخم إلى التغييرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد والتي لابد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار.²

كما يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمحسوس لمستوى العام للأسعار، واستنادا لذلك لا يعتبر من التضخم تلك الحالات التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع، فيجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة . حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا، فالتضخم يعبر عن حالة عدم التوازن.

تؤكد هذه التعاريف أن المقصود بالتضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنية معينة تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار³. وبهذا يمكن القول أن ظاهرة التضخم تحدث نتيجة اختلال في الوضع الاقتصادي بسبب عدم تساوي التغيرات في كل من التدفقات السلعية والتدفقات النقدية وأن ارتفاع الأسعار يكون مؤشرا لهذه الظاهرة.

ثانياً : أنواع التضخم

معالجته وأساليب أسبابه نوع لكل منه أنواع متعددة هناك أن يعني هذا فان نظرياته وتعدد التضخم مفاهيم لتعدد نظرا في من التضخم معين نوع أن ظهور إذ الأنواع تلك بين والتشابك التداخل من نوع هناك التعدد فان ذلك من الرغم على ، ولكن بعجز تمثل التضخم أنواع لكل المشتركة الصفة ومع ذلك تبقى ، للتضخم أخرى أنواع أو نوع لظهور سببا يكون قد معين نشاط بين التمييز ارتفاع الأسعار. يمكن بسبب قيمتها لتدهور نتيجة التضخم ظل في كامل بشكل بأداء وظائفها القيام عن النقود : يلي كما المعايير بعض على بالاعتماد للتضخم المختلفة الأنواع

¹ - بن علي، بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 2، 2006، ص:140.

² - صباح نوري، عباس، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد17، العراق 2008، ص:58.

³ - جبوري، محمد، تأثير انظمة اعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص:156.

1 - التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأثمان: تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومراقبتها لتحركات المستوى العام للسعار والتأثير فيها حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية:¹

1-1 التضخم الطليق "المكشوف": ويكون نتيجة للتغير في الطلب نسبة أكبر من التغير في العرض من السلع والخدمات، وينجم عنه استمرار الأسعار في الارتفاع دون أن تتدخل الدولة في فرض قيود على الأسعار أو تحديدها.

2-1 التضخم المقيد "المكبوت": وهو شكل من أشكال التضخم الذي لا يظهر فيه ارتفاع محسوس بالأسعار بفعل سياسة الدولة في فرض الرقابة على الأسعار وكذا القيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير، وتلجأ الدولة إلى مثل هذه الأساليب في حالة عجز عرض السلع والخدمات أمام حجم الطلب الكبير الذي يتولد عنه فائض الطلب.²

3-1 التضخم الكامن "الخفي": يتمثل هذه النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت إجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامناً وخفياً لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. وغالباً ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلاً.

2- التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية: تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم الذي يتفشى في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، و يحلل الاقتصادي 'كينز' أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى:³

1-2 التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستهلاكية حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

2-2 التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمارات ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها.

3- النوع المرتبط بحدّة التضخم: يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته و درجة قوته إلى:

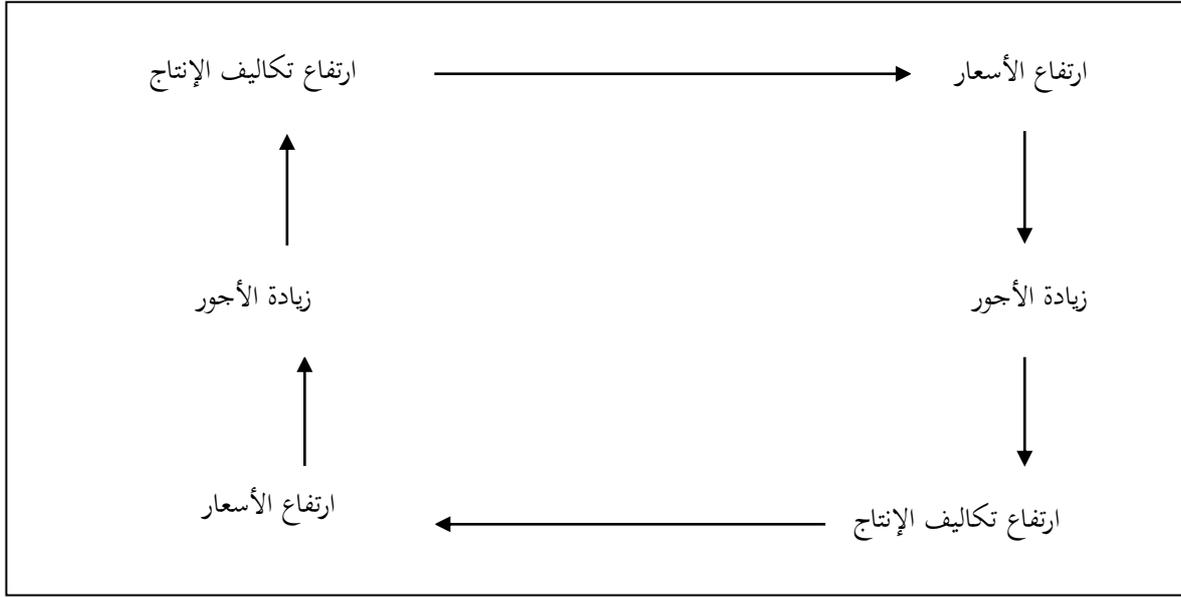
1-3 التضخم الجامح: يعرف أيضاً بالدورة الخبيثة للتضخم، وميزته الأساسية أنه ينشأ نتيجة التوسع الغير طبيعي في كمية النقود وزيادة عرضها، كما أنه ينشأ نتيجة النقص الطبيعي والحاد في عرض السلع والخدمات و النفقات التي يعقبها ارتفاع في الأسعار. والشكل الموالي يوضح هذه الدورة:

¹ - عناية غازي، حسين ، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ، ص:59.

² - عقيل جاسم، عبد الله، "النقود و المصارف"، الطبعة الثانية، 1999 ، ص:191.

³ - عناية غازي، حسين، مرجع سبق ذكره، ص:60.

الشكل رقم 02-01: الدورة الخبيثة للتضخم



المصدر: عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

ولا تتم معالجة هذا النوع من التضخم إلا بإصلاحات نقدية جذرية، فالسلطات النقدية تجد نفسها مضطرة للتوسع في الإصدار النقدي مما يزيد تقاسم الشكل. كما أنها غير قادرة على إيقاف هذا التضخم بسبب عدم القدرة على تلبية الحاجات من قصور عرض السلع.

3-2 التضخم الزاحف: ويعرف أحيانا بالتضخم التدريجي **Gradual Inflation** وهو من أكثر أنواع التضخم أهمية في الحياة العملية بالنسبة لمعظم البلدان، والذي تتميز بها الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بصورة عامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة، وقد يتراوح هذا الارتفاع بين 2-3% سنويا، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة، ويعود سبب بروزه إلى زيادة كمية النقد المتداولة والى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح.¹

4- التضخم المرتبط بالمصدر: والمقصود به إن كان التضخم ناتجا عن عوامل داخلية أو أنه مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية أي انه مستورد.

4-1 التضخم المحلي: وهو مرتبط بالعوامل الداخلية، إذ أن الإخلال في الهيكل الاقتصادي و كذلك اختلال الأداء فيه قد تتبعها تغيرات على مستوى الأسعار بالارتفاع مما يبرز تلك الظاهرة.

4-2 التضخم المستورد: يكون ناتجا عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مختلف أقطار العالم، و بالخصوص بين الدول الصناعية و الدول النامية بينما هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ما يجعلها بحاجة إلى استيراد التكنولوجيا المتطورة والكثير من السلع، وهذا الارتباط للدول النامية هو الذي يجلب التضخم الموجود في الدول المرتبطة معها.² وهناك أنواع أخرى للتضخم منها:

¹ - صباح نوري، عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

² - عناية غازي، حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

● **تضخم الطلب:** يكون السبب الرئيسي وراء تضخم الطلب هو اختلال التوازن في السوق، أي أن يكون العرض الكلي غير قادر على استيفاء الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، ومن ثم ارتفاع تكلفة الإنتاج ولن يؤدي ارتفاع الأسعار الناتج عن ارتفاع الطلب إلى انخفاض الطلب، بل سيؤدي إلى زيادة حجم الطلب.

● **تضخم التكاليف:** المقصود بالتكاليف هنا تكلفة الإنتاج أو بالتحديد تكلفة عنصر العمل (أجور ورواتب العمال) مقاساً على الأجور العامة، إذ تؤدي مطالب العمال بزيادة أجورهم ورواتبهم إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، ومن ثم ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تعكس ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع والخدمات المنتجة.

● **التضخم المشترك:** ينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع حجم النقود المتداولة (ارتفاع السيولة) لدى الأفراد مع بقاء حجم السلع والخدمات المنتجة ثابتاً مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابتاً.

ثالثاً: أسباب التضخم ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية

تعددت الآراء و النظريات التي حاولت تفسير العوامل المسببة للتضخم حيث يمكن أن نجمع هذه الآراء في ثلاث اتجاهات منها من ركز على المظاهر الشكلية للظاهرة ومنها من يرى أن السبب الرئيسي للتضخم يرجع إلى طبيعة البناء والهيكل الاقتصادي القائم. وكحاصل محصل لهذه الأسباب ينتج عن التضخم نتائج اقتصادية واجتماعية تساهم في زعزعة الاقتصاد .

1- أسباب التضخم: قد أصبح واضحاً أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سبباً للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في ما يلي:

1-1 التضخم بارتفاع الطلب الكلي: من البديهي أن التضخم يتولد عند اختلال بين الطلب والعرض، وبسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي فإنه ينشأ زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين تحصلوا على هذه الأرصدة النقدية، مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار لقلّة المعروض من النقود. وللبحث عن جذور هذه الظاهرة لا بد من التعرض إلى الأسباب الحقيقية المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي و العوامل الدافعة إلى هذ الارتفاع ونذكر منها:¹

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

- التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف.

- قصور البنوك في تحقيق رغبات الأفراد في الادخار.

- تمويل العمليات الحربية.

- العجز في الميزانية.

- ارتفاع معدلات الأجور.

1-2 التضخم بزيادة التكاليف: في هذا النوع من التضخم يكون ارتفاع الأسعار راجع إلى زيادة نفقات عناصر الإنتاج مع ثبات مستوى الطلب .وعنصر الإنتاج الذي يكون ممثلاً لتكلفة متزايدة هو عنصر العمل حسب آراء الاقتصاديين الرأسماليين. والزيادة في نفقات العمال ترجع غالب الأحيان إلى زيادة في معدلات الأجور وهذا بسبب مطالبة العمال بزيادة الأجور بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور فان التضخم بالتكاليف يرتبط بعوامل أخرى مسببة منها:

- التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية المستوردة التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لسلع معينة وبالتالي ارتفاع أسعارها.

¹ - عناية غازي، حسين، مرجع سبق ذكره، ص62.

- زيادة حجم الأرباح التي يحصل عليها رجال العمال من خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع للوحدات المنتجة وتكاليف الإنتاج¹.

- كما يعرف بأنه ينشأ بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو الشركات غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولا سيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.²

1-3 التضخم بانخفاض العرض الكلي: ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، فالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي خططتها الحكومة، كما يعود هذا الاختلال إلى النقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام و يرجع هذا النقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي و عدم مرونته، وقد يرجع ضعف الجهاز الإنتاجي إلى عدة أسباب نذكر منها:

- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل.

- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي.

- النقص في العناصر الإنتاجية.

- النقص في رأس المال العيني.

هناك عوامل أساسية أخرى تؤثر على العرض منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب تقنية، أو بسبب حدوث طوارئ من شأنها تعطيل العملية الإنتاجية كالحرب، و الانخفاض في احتياطي العملة الأجنبية إذا كانت تابعة من حيث المواد الأولية للخارج.

2- النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

تعتبر ظاهرة التضخم النقدية عن انعدام التوازن الكلي بين الظواهر الاقتصادية حيث ينشأ نتيجة إرتفاع في تدفقات

الطلب بسبب زيادة وسائل الدخل بالنسبة لإمكانيات العرض التي تنعكس في الارتفاع للمستوى العام للأسعار مما يترتب عليه نتائج و آثار متميزة تنعكس على مختلف الأعوان الاقتصادية و على البناء الاجتماعي.

2-1 الآثار الاقتصادية

ينجم عن التضخم نتائج خطيرة أحيانا ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، فمن النتائج التي يمكن أن تؤثر على تطور الاقتصاد وتشويه بنيته يتجلى أحيانا في انخفاض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد رغم الزيادة الاسمية في حجم الاستثمار، ذلك أن زيادة تكلفة الاستثمار نتيجة ارتفاع الأسعار قد يدفع بالمستثمرين إلى العزوف عن الاستثمارات الكبيرة والتوجه نحو الاستثمارات الهامشية ذات التكلفة القليلة والربحية العالية مثل أعمال المضاربة وغيرها من الأعمال غير المنتجة، وما ينجم عن ذلك من عثرات في عملية التنمية وتقدم المجتمع وتعميق حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

هناك العديد من الآثار السلبية للتضخم، أهمها ما يلي:

أ- انخفاض قيمة العملة والقدرة التنافسية للصادرات

يؤدي ارتفاع أسعار السلع المحلية إلى انخفاض الصادرات والعوائد التصديرية من جهة، وزيادة الطلب المحلي على الاستيراد من جهة أخرى. ما ينجم عن هذه التحولات تأثيرات سلبية تؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، وإلى احتمال انخفاض كبير في

¹ - عناية غازي، حسين، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² - حاكم محسن، محمد، "أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف"، مجلة أهل البيت، العدد الأول، بدون سنة نشر، ص: 171.

سعر صرف العملة المحلية، بحيث يفقد النقد وظيفته كمقياس للقيمة ومستودع للثروة ومحفز للإدخار، مما يؤثر سلباً على عملية الاستثمار، فضلاً على أن انخفاض قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية وإلى تشويه العلاقات الاقتصادية والنقدية مع العالم الخارجي وازدياد معدل الاعتماد على الديون الخارجية وتعميق علاقات التبعية إلى الأسواق العالمية، مما يحتم ضرورة اتخاذ إجراءات فاعلة للحد من التأثيرات السلبية للتضخم على الاقتصاد القومي.

ب- التضخم وتوزيع الدخل

للتعرف على تأثير التضخم على إعادة توزيع الدخل، لا بد من التمييز بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي، فالدخل النقدي هو الدخل مقوماً بالنقود، أما الدخل الحقيقي فهو قدرة الدخل النقدي على شراء السلع والخدمات. للتضخم آثار بالغة الأهمية في إعادة توزيع الدخل من القاعدة إلى القمة، فقد تتركز القوة الشرائية في أيدي الأغنياء وهكذا تزيد الفروقات بين الطبقات في المجتمع ويحدث الإخلال في البنية الاجتماعية نتيجة إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الغنية في المجتمع بفعل آلية التضخم¹، إضافة إلى انخفاض المستوى الاستهلاكي لدى فئات الدخل المحدود وما يرافق ذلك من انخفاض في معدلات الطلب الكلي مما يؤدي لزعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي جراء الركود الاقتصادي.

ج- أثر التضخم على ربحية المؤسسات وحملة الأسهم

تستفيد هذه الفئات في حالة التضخم، وتعرض للخسائر في حالة تدهور الأثمان، ففي حالة انتشار التضخم تتجه الأرباح إلى الزيادة بمعدل يفوق معدل الزيادة في الأسعار، نظراً لقيام المشروعات بإضافة نسبة (هامش الربح) إلى نفقات الإنتاج المتصاعدة عند تحديد الأثمان. كما أن مدفوعات المشروعات لأصحاب الموارد الإنتاجية (عمل ومواد أولية) تسبق فترة ظهور التضخم. ولكن الوضع يختلف كثيراً إذا ارتفعت الأجور بمعدل يفوق معدل الزيادة في الأسعار، في هذه الحالة قد تتجه الدخول الحقيقية لتلك الفئة إلى التدهور.

د- أثر التضخم على النمو الاقتصادي

اختلفت آراء الاقتصاديون بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث تنشأ في المجتمع حالة عدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية في المستقبل، فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن ثم يقل حجم الاستثمار. كما تتأثر أيضاً قرارات المدخرين عند توقع استمرار الزيادة في الأسعار نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات. ويرى أنصار هذا الرأي أيضاً أن أصحاب الدخول التي تتمثل في الأجور أي العمال يقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار. أما الفريق الآخر فيرى بأن الشواهد التاريخية لا تدل على وجود انخفاض في حجم المدخرات أو أن الميل للعمل يقل، بل بالعكس من ذلك، يرون بأن التضخم ربما يكون دافعاً لعملية النمو الاقتصادي.

فتختلف معدل الأجور لفترة معينة عن ملاحقة الزيادة في الأسعار سيعمل على زيادة الأرباح مما يشجع على زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، فينخفض معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج القومي خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج. ويمكن القول أن علاقة المقايضة العامة بين التضخم والنمو غير موجودة على الأرجح، لأن المعروف عن الاقتصاديات أنها تحقق نمواً سريعاً لفترات طويلة، قد تمتد على عقود في الكثير من الأحيان، في ظل معدلات بطالة ثابتة أو متراجعة ومعدلات تضخم معتدلة أو غير متسارعة. ولذلك لا يكفي مجرد افتراض وجود

¹ - جيوري، محمد، مرجع سبق ذكره، ص، 165.

علاقة مقايضة بين التضخم والنمو، هذه العلاقة يمكن أن تتغير وفقاً للتطور الهيكلي والمؤسسي الذي يشهده الاقتصاد، مراحل الدورة الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية للدولة.

ونتيجة لذلك، من المضلل رسم سياسات اقتصادية تركز على فرضية وجود علاقة مقايضة ثابتة وعامة بين التضخم والنمو. وحتى لو وجدت علاقة المقايضة، يرجح أن تكون علاقة غير خطية، فمع أن الانخفاض الشديد والارتفاع الحاد في معدل التضخم يمكن أن يلحقاً أضراراً بالنمو، تبين التقييمات التحريية أن التضخم المعتدل لا يحدث آثاراً سلبية على النمو والتوزيع، وهو ليس عرضة للتسارع. وعلاوة على ذلك، لا يؤدي التضخم المعتدل، بالضرورة إلى تباطؤ النمو، وتراجع الاستثمار، وتفاقم البطالة وتضاؤل الاستثمار الأجنبي المباشر، أو تدهور أي من المتغيرات الهامة، بما في ذلك توزيع الدخل.¹

و يلاحظ من الآراء السابقة أن كل فريق يسوق من المبررات التي تؤيد وجهة نظره، إلا أن صحة أي منهما تعتمد على كثير من العوامل المترابطة التي من أهمها طبيعة التضخم وهل هو من النوع المتزايد بسرعة أم أنه من النوع المعتدل الذي يتزايد ببطء؟ فالنوع الأول ضار بعملية النمو الاقتصادي نظراً لما يحدثه من اضطرابات سياسية واجتماعية ويخلق حالة من عدم الثقة في الأحوال الاقتصادية للمجتمع. بينما في حالة النوع الثاني فمع سياسات اقتصادية حكيمة تتمثل في إجراءات علاجية، يكون التضخم دافعاً للنمو الاقتصادي عن طريق التأثير على قرارات الاستثمار والادخار وغيرها من تكاليف الإنتاج بصفة عامة.

2-2 الآثار الاجتماعية:

- أ - تؤدي قلة الاستثمارات بسبب التضخم إلى تفاقم أزمة البطالة .
- ب - تدهور القدرة الشرائية للمواطنين و صعوبة الحياة مما يولد المشاكل و الصراعات داخل المجتمع .
- ج - تنامي ظاهرة الإضرابات داخل المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية للمطالبة برفع الأجور .
- د . تقليص الحكومة من نفقاتها على المشاريع العمومية بسبب الاقتصاد في النفقات يؤدي إلى تدهور الحياة العامة للمواطنين من نقص في المدارس و المستشفيات و الطرقات... الخ

ونظراً للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد، فكان من الضرورة وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تولدها الضغوط التضخمية.

الفرع الثاني: مقاييس وسياسات التضخم

للتضخم عدة مقاييس وسياسات تتمثل فيما يلي:

أولاً: قياس التضخم

من الضروري التطرق إلى كيفية قياس التغير في الأسعار مع إيضاح مؤشرات أو طرق قياس الضغوط التضخمية:

- 1- **الأرقام القياسية للأسعار:** تعرف الأرقام القياسية للأسعار علي أنها عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار وتعد لمختلف أنواع السلع او مجموعها معبرة عنها بوحدة نقدية لقياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والقطاعات المختلفة و يستخدم الأخصائون عدة صيغ للأرقام القياسية أهمها:²

¹ - جبوري، محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

² - صقر أحمد صقر، "النظرية الاقتصادية الكلية"، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997، ص: 427.

1-1 صيغة لاسبير:

$$ILP = \left[\frac{\sum q_{i1} p_{i0}}{\sum q_{i0} p_{i1}} \right] \times 100$$

2-1 صيغة باش:

$$IP_P = \left[\frac{\sum q_{i1} p_{i1}}{\sum q_{i0} p_{i0}} \right] \times 100$$

3-1 صيغة فيشر:

$$IF_P = \sqrt{\frac{\sum q_{i1} p_{i0}}{\sum q_{i0} p_{i1}}} \times \sqrt{\frac{\sum q_{i1} p_{i1}}{\sum q_{i1} p_{i0}}} \times 100$$

حيث:

q_{i0} : تمثل كمية السلعة في سنة الأساس.

q_{i1} : تمثل كمية السلعة في سنة المقارنة.

p_{i0} : تمثل سعر السلعة في سنة الأساس.

p_{i1} : تمثل سعر السلعة في سنة المقارنة.

نلاحظ أنه لا يوجد هناك قياس بعينه يمكن استخدامه كمقياس للتضخم بصورة وحيدة. ولهذا السبب فإن الوصول إلى فهم أفضل للتطورات في مستوى الأسعار قد يتطلب أيضا دراسة دقيقة للمكونات المختلفة لهذه الأرقام القياسية، مثل الرقم القياسي لسعر السلع الغذائية أو الرقم القياسي لأسعار السلع الصناعية، أو الرقم القياسي للخدمات الطبية، فالرقم القياسي للأسعار هو مؤشر جيدا لاتجاهات مستويات الأسعار.

2- طريقة الفجوات التضخمية:

إن التضخم بالطلب في الفكر الكينزي هو عبارة عن عدم التوازن بين الطلب والعرض، عندما يكون فائض الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية ويطلق على هذا الفائض الفجوة التضخمية. إن تباين النظريات المفسرة لظهور الفجوة التضخمية جعل هناك معايير مختلفة تقترح لحسابها بالاعتماد على المعالم الأساسية لكل مدرسة أو معيار فكري في تحديد الفجوة التضخمية.¹

1-2- طريقة فائض المعروض النقدي: تركز هذه الطريقة على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود، بإدخال عنصر التغير في حجم الإنتاج، وهذه الطريقة يتبعها صندوق النقد الدولي، تعتمد على معيار فائض المعروض النقدي في الاقتصاد الوطني، وهو الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقود وذلك خلال فترة زمنية معينة، حيث يمكن حساب الفجوة التضخمية كمايلي:

¹ - بن عربة، بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية-حالة الجزائر في الفترة ما بين (1967-1992)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 1995، ص: 23.

$$F = \Delta M - \frac{M}{Y} \times \Delta Y$$

F: الفجوة التضخمية
 ΔY : التغير في الناتج الوطني الإجمالي
 ΔM : التغير في عرض النقود
 $\frac{M}{Y}$: الطلب على النقود.
Y: الناتج الوطني الإجمالي
(مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود)

تتعدم هذه الفجوة ليحدث الاستقرار النقدي وهذا عندما يكون تناسب بين الزيادة في الأرصدة النقدية الجديدة والزيادة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية.¹

2-2 معيار فائض الطلب: حسب النظرية الكينزية في الطلب الفعال إذا لم يصاحب الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مماثلة في حجم الإنتاج. ويظهر لنا فائض الطلب الذي يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار ويعطى بالعلاقة:²

$$Dx = (Cp + Cg + I) - Yt$$

حيث:

Cp: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

Dx: إجمالي فائض الطلب.

Cg: الجارية بالأسعار الإجمالي الاستهلاك

Yt: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي .

ثانيا : سياسات التضخم

إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يحدثها التضخم في الاقتصاد يستدعي من السلطات التدخل باتخاذ سياسات مباشرة لتحقيق هدف استقرار الأسعار والحفاظ على القوة الشرائية لوحدة النقد.

تتمثل هذه السياسات المباشرة في مجموعة الإجراءات والوسائل منها ما هو اختياري من خلال تشجيع الأفراد على رفع مدخراتهم وتقليل إنفاقهم الاستهلاكي³، هذه السياسة غير فعالة للأسباب التالية:

- لا يمكن أن يتم تشجيع الأفراد على زيادة مدخراتهم على نطاق واسع بشكل اختياري لان أغلبيتهم ذوي الدخل الثابتة والمنخفضة مما يؤثر على إنفاقهم الاستهلاكي.

- يصعب إقناع الأفراد في حالة التضخم على الادخار لان قيمة النقد في تناقص مستمر.

- لا يمكن إقناع الأفراد بالادخار والاكتماب الاختياري في السندات الحكومية غي حالة استمرار الأسعار نحو الارتفاع.

تتمثل الإجراءات الإجبارية في اللجوء للادخار الإجباري من خلال الاقتطاع من المصدر (الأجور ورواتب العمال)، كما

توجد إجراءات إجبارية أخرى مثل تثبيت الأسعار بالاعتماد على رقم قياسي معين للأسعار في سنة معينة، تتخذ السلطة النقدية

وسائل انكماشية كرفع نسبة الاحتياطي الإجباري و سعر إعادة الخصم إذ ارتفع هذا الرقم عن مستواه في سنة الأساس بغية

إعادته إلى مستواه الأول، إلا أن هذا الإجراء لقي عدة انتقادات أهمها:

- ما هو مستوى العام للأسعار المقصود تثبيته ؟

¹ - بن عربة، بوعلام ، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

² - نفس المرجع السابق، ص: 23-24.

³ - بن علي، بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

- قد يكون التدخل بالتثبيت غير مناسب إذ تحسن مستوى الكفاءة الإنتاجية.
- صعوبة تحقيق ذلك عمليا في جهاز اقتصادي قائم على المنافسة الحرة.
- إن هذا الإجراء ظريفي خاص بظروف الأزمات و الحروب و لا يمكن تطبيقه في الظروف العادية.
- يعتبر هذا الإجراء قييدا أمام حركية النظام الاقتصادي ككل.
- لا يقضي هذا الإجراء على التضخم بل يحجبه فقط مما يساعد على قيام الأسواق الموازية، اثبت الواقع العملي أن الأسعار ارتفعت في ظل تطبيق هذا الإجراء.

يقترح الاقتصاديون سياسة تثبيت سعر الأجر النقدي أخرى لضبط التضخم، أي القوة الشرائية لوحدة النقد بالنسبة لخدمات العمال أو ثمن العمل بحيث يصبح هناك رقم قياسي رسمي لسعر الأجر مثل الرقم القياسي للأسعار، لم تطبق هذه السياسة في الواقع العملي إلا أنها مقبولة من الناحية النظرية مع ذلك فهي غير فعالة نظرا لوجود إختلافات كبيرة في سعر الأجر.¹ كما تصب سياسة منح الدعم ضمن السياسات المباشرة لتدخل الحكومة في ضبط التضخم ومحاولة حماية الطبقات و الفئات ذات الدخل الثابت و المحدود من خلال تحمل فرق أسعار التكلفة مضافا إليها هامش الربح وأسعار السلع الإستهلاكية الضرورية المحدد في إطار سياسة تثبيت الأسعار، هذه السياسة غير مجدية لكونها لاتدع جهاز الأسعار يحمل وفق آليات العرض و الطلب، إلى جانب تحمل الحكومة لعجز موازني دائم يتم تمويله غالبا بزيادة الإصدار النقدي، نفس الشيء ينطبق على منح الإعانات الحكومية التي تساعد على زيادة الدخل و الطلب مما يجعل الاتجاه العام للأسعار يرتفع.

لقد أثبتت هذه السياسات فشلها من الناحية العملية و عدم جدواها في الحد من الضغوط التضخمية، لذلك تعتمد الحكومات في مواجهة هذه الظاهرة على نجاعة وفعالية سياسات أخرى منها السياسة المالية و السياسة النقدية خاصة في الأوضاع التضخمية.

الفرع الثالث: وسائل مكافحة التضخم

ستتطرق في هذا الفرع إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومات في مواجهة مخاطر التضخم بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية.

أولاً- أدوات السياسة النقدية ودورها في الحد من التضخم

1- سياسة سعر إعادة الخصم:

تقوم البنوك التجارية بعملية خصم الأوراق التجارية لصالح عملائها، حيث أن البنك التجاري يقوم في هذه العملية بإعطاء العميل القيمة الحالية للأوراق المخصومة، وهي عبارة عن القيمة الاسمية لهذه الأوراق التجارية مخصوما منها فائدة بمعدل معين يسمى سعر الخصم، بحيث كلما زاد هذا المعدل كلما زادت تكلفة الخصم والعكس صحيح بعدها تلجأ تلك البنوك بدورها إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية مخصومة، وذلك للحصول على ما يلزمها من سيولة للقيام بأنشطتها المختلفة، ومنه يعرف سعر إعادة الخصم بأنه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية وتحويلها إلى نقود قانونية، حيث يحدد هذا السعر وفق أهداف السياسة النقدية.²

ومنه فإذا رأى البنك المركزي بأن النقود المعروضة أكبر حجم البنوك التجارية من الحجم المناسب رفع من سعر إعادة الخصم، فتحجم البنوك التجارية عن الاقتراض منه ويتقلص حجم الودائع النقدية وينخفض عرض النقود، مما تضطر البنوك التجارية إلى

¹ - الروبي، نيبال، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر، ص:419.

² - هتهات، سعيد، مرجع سبق ذكره، ص:69.

رفع أسعار الفائدة على قروضها لعملائها، وبذلك ينكمش حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ويقل الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها وتقل بالتالي حدة الاتجاه التضخمي .
فقد تراجع فاعلية هذه الأداة للوصول إلى أهدافها نتيجة لما يلي¹.

- قلة استخدام الأوراق التجارية كأداة للتمويل بسبب استخدام طرق أخرى للتمويل بالحسابات المفتوحة والسلف المصرفية، مما يقلل لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي لديه.
- امتلاك البنوك التجارية على احتياطات نقدية معتبرة تعتمد عليها في تقديم القروض وبالتالي عدم اللجوء إلى خصم الأوراق التجارية مما يحد من دور هذه الأداة.
- تخضع فاعلية هذه الأداة للظروف الاقتصادية، ففي حالة تفاؤل رجال الأعمال بالنسبة للطلب وارتفاع الأسعار والأرباح فإن زيادة سعر إعادة الخصم لا يؤثر على حجم الائتمان لإمكانية تعويضه عن طريق رفع أسعار السلع المنتجة لكون الأرباح المتوقعة تفوق بكثير تكلفة الاقتراض من البنوك.

2- سياسة السوق المفتوحة:

وهي دخول البنك المركزي للسوق المالية بصفة بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية وأذونات الخزينة والأوراق التجارية في السوق النقدية لحسابه الخاص، ويمكن أن يكون أطراف التعامل بنوكاً أو مؤسسات أو أفراد، وهذا بهدف التحكم في حجم السيولة المتداولة في المجتمع.

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع هذه الأوراق للحصول على قيمتها، مما يؤدي إلى نقص كمية النقد المتداولة، فتتخفف سيولة البنوك التجارية، لأن شراء الأفراد لهذه الأوراق يعني سحب المبالغ المقابلة لها من البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، وتستخدم هذه السياسة مصحوبة بسياسة سعر إعادة الخصم وفي نفس الاتجاه حتى لا تقوم البنوك في حالة شرائها للأوراق المالية ونقص أرصدها النقدية بالتقدم إلى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية تعويضها.²
ولقد تعرضت هذه الوسيلة أيضاً لانتقادات عديدة منها ما يلي:

- تتوقف قدرة البنك المركزي في توجيهه للسياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة على الكمية التي لديه من الأوراق المالية، بحيث يتطلب الأمر قدرته في بيعها بأسعار منخفضة لضمان الإقبال على شرائها، وبالتالي فإن ذلك متوقف على مدى استعداده لتحمل الخسارة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.
- لا يستطيع البنك المركزي إجبار البنوك التجارية على تقليص حجم قروضها، وبالتالي فإن سياسة البنك المركزي يمكن إبطائها من طرف البنوك التجارية عندما تعود إليه كملجأً أخيراً للإقراض.

3- سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

في حالات التضخم إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية قد تجاوز المستوى المرغوب فيه، فسوف يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني ويترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطياتها النقدية، مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق ودائع جديدة، إذ قد تضطر البنوك التجارية إلى التوقف على منح الائتمان لفترة من الزمن حتى يمكنها رفع رصيدها على البنك المركزي، وبهذا يقل الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة الموجة التضخمية.³

¹ - بن دعاس، جمال، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص: 187-188.

² - نفس المرجع السابق، ص: 176 .

³ - هنتات، سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 72 .

4- أدوات الرقابة الفنية الجديدة: نظرا للعراقيل والانتقادات الموجهة للسياسة النقدية في استعمالها للأدوات التقليدية في مراقبة وضبط التوسع النقدي، وفشل تلك السياسات في الحد من حجم الائتمان، لجأ البنك المركزي إلى أدوات أخرى تمكنه من التدخل بصورة أكثر فعالية، وتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

4-1 أسلوب الإقناع الأدبي أو المعنوي: تتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه اقتراحات ونداءات وتحذيرات إلى البنوك التجارية لأجل التقييد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها النقدية وتخفيض أسعار الفائدة في أوقات الكساد ورفعها في أوقات التضخم، يتميز هذا الأسلوب بأنه ذو طابع تفاهمي وتشاوري لا يتسم بالإجبارية في التطبيق، وقد تزداد فاعلية هذه السياسة في محاربة التضخم والكساد إذا اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من الإلزامية.¹

4-2 أسلوب التعليمات والأوامر المباشرة الملزمة: يتميز هذا الأسلوب بالجبرية في التطبيق من قبل البنوك التجارية وعدم التزامها بمذمة التعليمات تعرضها لعقوبات معينة، لذلك تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية ونجاعة، وفي هذا الإطار يعطي القانون البنك المركزي الحق في إجبار البنوك والمؤسسات المالية على تحديد مقدار القروض أو استخدام جزء من احتياطاتها وأصولها في شراء السندات الحكومية أو إقراضها للمشاريع الاستثمارية الطويلة الأجل.²

4-3 وسائل الإعلام: يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور وتبيان السياسة الائتمانية المستقبلية والوقائع والإجراءات التي سيتخذها، وذلك دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية فتتضافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات من الأفراد، المشروعات والحكومة.³

وتلخيصاً لما سبق فإن الأدوات النقدية التي يسعى البنك المركزي من خلالها إلى التأثير على المعروض النقدي، فإنه لا يمكن الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الأدوات إلا بإحداث تكامل وتنسيق بينهما، من شأن هذا التكامل أن يأخذ كل الأدوات بعين الاعتبار ولا يأخذ بأداة ويأخذ أخرى.

الفرع الرابع: تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم.

لقد شغلت مشكلة التضخم جدلاً واسعاً حول اختيار نظام سعر الصرف الذي يكفل الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، بحيث أكدت معظم الأدبيات النظرية على أن أنظمة أسعار الصرف الثابتة هي الأفضل من حيث قدرتها على تخفيض معدلات التضخم مقارنة بالأنظمة المرنة. وأمام ضرورة الحكم على كفاءة نظام على حساب نظام آخر في التأثير على تخفيض التضخم، تظهر أهمية دراسة ومقارنة المردودية الاقتصادية لمختلف الأنظمة فيما يتعلق بالتضخم. سنتناول في بداية هذا العنصر تبيان أهمية أنظمة أسعار الصرف الثابتة في مكافحة التضخم، ثم نتطرق لتأثير أنظمة أسعار الصرف العائمة على التضخم.

أولاً- أنظمة أسعار الصرف الثابتة و مكافحة التضخم

يعتبر نظام سعر الصرف الثابت تقليدياً الأفضل في مكافحة التضخم من نظام المرن، من بين الدراسات التجريبية التي تخصصت في الموضوع، نجد تلك المقدمة من قبل Aziz و Caramazza (1998)، التي أشارت إلى أن التضخم كان بانتظام

¹ - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 153 .

² - هنتاه، سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 73 .

³ - بن دعاس، جمال، مرجع سبق ذكره، ص: 186 .

أكثر ضعفاً وأكثر استقراراً في البلدان التي تتبنى سعر الصرف الثابت، مقارنة بالأنظمة العائمة، مع الإشارة إلى أن هذا الاختلاف في المردودية قد تراجعت أهميته من بداية سنوات التسعينات.¹

التفسير الأهم لأفضلية مردودية نظام سعر الصرف الثابت مقارنة بمردودية الأنظمة العائمة في مكافحة التضخم، يكمن في القاعدة التنظيمية (الانضباط النقدي) التي ينطوي عليها تبني نظام سعر الصرف الثابت، حيث أن الدول المتبينة لهذا النظام تعرف نمواً ضعيفاً في الكتلة النقدية (عرض النقود) التي تترجم أثر القواعد التنظيمية والمصادقية التي تحدتها هذه الأنظمة ، هذا إلى جانب أن تثبيت سعر الصرف يرفع ويزيد من ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية، ويحفز على زيادة الطلب على العملة (الرغبة في الاحتفاظ بالنقود بدلاً من إنفاقها) عند مستوى معطى للعرض النقدي، مما يساهم في المحافظة والإبقاء على معدلات تضخمية ضعيفة.

الجمع بين هاتين الميزتين يتمخض عنه تباطؤ وتسجيل معدلات ضعيفة في سرعة دوران النقود والانخفاض السريع في أسعار الفائدة، بحيث قد تنخفض لتصل إلى المستوى العالمي إذا كان التثبيت ذو مصادقية، النتائج المتحصل عليها بالنسبة لتضخم الأسعار المحلية تختلف قليلاً عن تلك النتائج فيما يخص أسعار الفائدة في الدول ذات الدخول المنخفضة، الدول التي تتبنى نظام سعر الصرف الوسيط بين التثبيت الصارم والمرونة الكاملة تعرف بشكل عام أسعار فائدة أكثر ارتفاعاً مقارنة بباقي الأنظمة، حيث أن أسعار الفائدة تسلك نفس المسار كما هو الحال بالنسبة للأسعار.²

نظام سعر الصرف الثابت تتوفر في ظله ثقة أكبر من نظام سعر الصرف الوسيط، الذي بدوره يعطي ثقة أكبر في النظام مقارنة بالنظام العائم. أفضلية النظام الثابت تكون أكثر أهمية في البلدان ذات الدخول المنخفضة منه في باقي مجموع الدول التي لا تراقب تدفق رؤوس الأموال الدولية، حيث أن مراقبة رؤوس الأموال تخفض من درجة الثقة، فضلاً عن ذلك تكون تغيرات التضخم ضعيفة في النظام الثابت مما هي عليه في النظام المرن.

ولكن هل تثبيت سعر الصرف يقود إلى تسجيل معدلات تضخمية ضعيفة؟ أم أن الدول ذات التضخم الضعيف تكون أكثر جدارة للاحتفاظ بنظام سعر الصرف الثابت؟ كما هو متعارف عليه، البلد الذي يمارس سياسة نقدية غير ملائمة وغير محكمة، فإنه لا يستطيع الاحتفاظ طويلاً بنظام سعر الصرف الثابت والمحافظة على الميزة الأكثر أهمية في هذا النظام والتي تتمثل في تحقيق مصادقية أكبر. ولكن ليس واضحاً دائماً إذا كانت متغيرات أخرى (استقلالية البنك المركزي على سبيل المثال) تحدد بالمرّة استعداد البلد لتسجيل معدل تضخمي ضعيف وقدرة البلد على تبني نظام سعر الصرف العائم.

ترتبط أسعار الصرف الثابتة معنوياً بمردودية أفضل فيما يتعلق بالتضخم بالمقارنة مع أسعار الصرف المرنة وهناك علاقة سببية واضحة بينهما، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن البلدان التي تغير بشكل متكرر أسعار التعادل وتحتفظ بنظام سعر صرف ثابت، لن تتمكن من الاستفادة من مكاسب تخفيض التضخم التي تقود إليها أنظمة أسعار الصرف الثابتة.

ثانياً- الأنظمة العائمة والتضخم

في حالة البلد الذي يسجل معدل تضخم مرتفع مقارنة بباقي العالم سيعرف بشكل طبيعي عجزاً في ميزان المدفوعات وخسائر في الاحتياطيات التي من الممكن أن لا تصمد طويلاً، ويكون على البلد تخفيض التضخم واتخاذ زيادة الصرامة في الأسعار، في حالة النظام المرن يصح اختلال توازن ميزان المدفوعات تلقائياً عن طريق تغير سعر الصرف، وتكون السلطات أكثر حرية في تحريك اقتصادها لضمان فعالية أداءها.

¹ - جبوري، محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

² - نفس المرجع السابق، ص: 212.

تظهر الأنظمة المرنة من الناحية النظرية أكثر موضوعاً للتضخم (أكثر تضخمية) مقارنة بالأنظمة الثابتة . كما هو متعارف عليه، تخفيض العملة في البلد يزيد ويرفع الأسعار الداخلية، في حين أن ارتفاع قيمة العملة نادراً ما يترجم بانخفاض الأسعار لأنها قليلة المرونة إلى الانخفاض . بالتأكيد في النظام الثابت تخفيض العملة يكون أيضاً تضخيمياً، بينما إعادة التقدير لا يعمل على تخفيض الأسعار .

لكن أسعار الصرف المرنة تستجيب في اتجاهين كردة فعل لها، تدفع إلى ارتفاع الأسعار في حالة انخفاض سعر الصرف ولكن نادراً ما تنخفض الأسعار في حالة ارتفاع التقييم في سعر الصرف، بحيث أن التضخم في هذه الحالة يكون أكثر احتمالاً وحدثاً في الأنظمة العائمة مقارنة بالأنظمة الثابتة والوسيطه.

التعويم منذ 1973 ، تزامن مع فترات تضخمية عالية في العالم وصولاً إلى سنوات الثمانينات، من ناحية أخرى الضغوط التضخمية في سنوات السبعينات كانت مرتبطة في أغلب الدول بارتفاع أسعار البترول وإلى ارتفاع كمية النقود . في حين إذا استبعدنا هذه العشرية، نستخلص أن المردودية الاقتصادية في هذه الدول كانت أفضل في سنوات الستينات منه في سنوات التسعينات.¹

أهم مكاسب هذه الأنظمة تتمثل في أنها تسمح بالمحافظة على مراقبة أكبر لعرض النقود وتحقيق معدلات بطالة متدنية ولكن أهم سلباتها هي غياب قاعدة تنظيمية في الأسعار .

ثالثاً: مقارنة أداء أنظمة الصرف في مكافحة التضخم

تطرت العديد من الأعمال التجريبية لمسألة اختيار نظام سعر الصرف، ومع ذلك لم تتوصل إلى إجابات نهائية وبشكل قطعي في هذه المسألة، ولكن تم التوصل إلى مجموعة من النتائج²:

- أنظمة الصرف الثابتة تقود إلى معدلات تضخم أقل ضعفاً بدون أن تعرض النمو للمخاطر (بدون إعاقة النمو الاقتصادي) .
- أنظمة الصرف الوسيطه تسمح بتحقيق مردودية جيدة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، خاصة في الدول الناشئة، على اعتبار أنها تجمع بين الثقل المعتدل والضعف أحياناً فيما يخص الأسعار والمستوى التنافسي لسعر الصرف .
- أنظمة أسعار الصرف العائمة تتوفر في ظلها إمكانية أكبر على التقليل من احتمال الوقوع في الأزمات المالية .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

ونحن بصدد البحث عن المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع تأثير نظام سعر الصرف على التضخم استوفقتنا مجموعة من الدراسات التي تم وضعها كحجر أساس في بناء هذا الموضوع والتي منها:

- 1- جبوري محمد،** تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، سعى الباحث من خلالها لتحقيق بعض الأهداف وهي:
 - إبراز الأهمية الاقتصادية والمالية لدور أنظمة أسعار الصرف في ظل التحولات المالية والنقدية .
 - تحديد تأثير وطبيعة العلاقة التي تربط أنظمة أسعار الصرف المختلفة بالتضخم والنمو الاقتصادي .

وذلك من خلال اعتماده على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بأنظمة أسعار الصرف وأثارها على التضخم والنمو الاقتصادي وإلى مختلف الدراسات التجريبية التي تناولت الموضوع ومقارنة النتائج، بالإضافة إلى المنهج القياسي في الجانب التطبيقي لاختبار تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو وذلك باستخدام نماذج بانل الديناميكية تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية.

¹ - جبوري، محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 223.

² - نفس المرجع السابق، ص: 225.

حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وهي:

- ارتفاع معدلات التضخم في الدول يشجع على تطبيق أنظمة أسعار الصرف الثابتة، إلا أنه مع مرور الوقت ومع إزالة التضخم تقل فوائد تثبيت سعر الصرف وتصبح أهم أعباء التثبيت فيما بعد هي المغالاة في قيمة العملة المحلية، وهذا من شأنه إضعاف القدرة التنافسية للدول المعنية في الأسواق العالمية ويقود ذلك إلى إعاقة النمو الاقتصادي.

- ضرورة الاتجاه نحو التعويم واستهداف التضخم، طالما أن أسعار الصرف الثابتة والوسيط في الدول الناشئة والمتحولة لاقتصاد السوق، غالباً ما تكون سياسة ملائمة التطبيق في المراحل الأولى من التحرير والإصلاح الاقتصادي، ولكن سرعان ما تفقد هذه الأنظمة كفاءتها أمام تنامي تحركات رؤوس الأموال والتعرض لتقلبات اقتصادية سريعة وتغيرات هيكلية مع التحول إلى اقتصاد السوق. الأمر الذي يفضل معه ضرورة تطبيق نظام سعر الصرف عائم حتى يمتص النتائج السلبية التي قد تنجم عن هذه التقلبات ويحفز على نمو اقتصادي أكبر.

2- خليفى فايزة، وشنافي خديجة، دراسة قياسية مدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2014-2015، وتهدف الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول التضخم والسياسة النقدية، وكذلك إبراز أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر و محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير السياسة النقدية على التضخم. حيث توصلنا من خلال دراستهما إلى بعض النتائج وهي:

- السلطات النقدية في الجزائر ركزت خلال فترة الدراسة على تحقيق الاستقرار النقدي وهو معدل تضخم منخفض، وبالفعل تمكنت السياسة النقدية المطبقة في الجزائر على التحكم في وتيرة التضخم وكان هذا هو الهدف النهائي الذي نصت عليه التشريعات من خلال القوانين الصادرة في مجال النقد والقرض، بحيث تم تحديد الأهداف الوسيطة كمعدل نمو الكتلة النقدية M2 وكذا القروض للاقتصاد، ولتحقيقها تم إتباع الوسائل غير المباشرة منها استرجاع السيولة وكذا الاحتياطي الإجباري.

- تتوقف فعالية أدوات السياسة النقدية على مدى تحقيق الأهداف المسطرة، فرضية صحيحة حيث يعتبر هدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أهم هذه الأهداف، يتم من خلاله الحكم على فعالية أدوات السياسة النقدية بمدى نجاحها في التحكم في معدلات التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

- يعبر التضخم عن ظاهرة نقدية مظهره الارتفاع المستمر والتصاعدي للمستوى العام للأسعار الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض خلال فترة زمنية معينة، حيث تباينت مفاهيم وتعريف التضخم مما أدى إلى اختلاف السياسات المعالجة له.

- لا يمكن اعتبار التضخم ظاهرة نقدية بحتة كما هو الشأن في الاقتصاديات المتقدمة وإنما هي ظاهرة اقتصادية هيكلية تفسر في شكل اختلال العرض والطلب نتيجة لأسباب تتعلق بالهيكل الاقتصادي للدول النامية.

3- دراسة سمير آيت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، عالج الباحث في هذه الدراسة موضوع اختيار نظام الصرف الملائم للدول في ظل ما يعيشه العالم من تحولات نقدية متسارعة بالتركيز على حالة الاقتصاد الجزائري، حيث كان الهدف العام من الدراسة يتمثل في محاولة إيجاد نظام صرف ملائم للدينار الجزائري يتماشى وأداء الاقتصاد الوطني، وذلك في ظل محيط نقدي دولي مضطرب تغلب عليه صفة عدم الاستقرار، حيث اعتمد الباحث في دراسته على مزيج من المناهج تتمثل في: المنهج الاستنباطي من خلال التعرف على مراحل تطور النظام النقدي العالمي وعرض المواقف المعاصرة التي جعلته يتغير في كل مرة، مع الوقوف أيضاً على أهم الصعوبات التي واجهها هذا النظام، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال التطرق إلى تفاصيل حول ترتيبات أنظمة الصرف لصندوق النقد الدولي قبل وبعد 1999 وترتيبات فرانكل، إضافة إلى التصنيفات البديلة والسائدة آنذاك مع تحليل محتوى الوثائق التي تعالج هذه الأنظمة، وكذلك الاستعانة بأسلوب المسح المكتبي بهدف التعرف على الدراسات التي لها صلة

بموضوع البحث في وصف وتحليل إحصائيات حول الصادرات والواردات الجزائرية، المديونية الخارجية وكذا سعر صرف الدينار الجزائري، الاستثمارات والتضخم، للخروج باقتراح حول نظام الصرف المناسب للاقتصاد الجزائري كنتيجة نهائية. توصل الباحث في الأخير إلى أن الجزائر لا يمكنها تبني الأنظمة المتطرفة بقطبيها سواء التعويم الحر أو الربط الجامد بأشكاله الثلاثة: الدولار، مجلس العملة والاتحاد النقدي نظرا لصعوبة شروطها، وضرورة القيام بالعديد من الإصلاحات العميقة والجرئية سواء اقتصاديا، ماليا أو نقديا والتي تحتاج لوقت طويل، وذلك قصد ضمان التوجه السليم إلى النظام الأكثر ملائمة، مع اقتراح نظامين يتماشيان والواقع الاقتصادي آنذاك، تمثل الأول في نظام الربط بسلة من العملات المرجحة ذاتيا نظراً لاستمرارية سيطرة النفط الخام على الصادرات، وكثرة التعامل بالدولار والأورو في التجارة لخارجية، أما الاقتراح الثاني تمثل في التعويم المدار مع إضافات نظراً لما يوفره من مصداقية في السياسة النقدية، وقدرة البنك المركزي على استهداف التضخم.

4- دراسة جيفري فرنكل - Jeffrey A. Frankel -

No Single Currency Regime is Right for All Countries or All Times. (Essays in International Finance N° 215, August 1999)

كان هدف الباحث في دراسته إبراز فكرة أن نظام الصرف المناسب يختلف باختلاف ظروف كل بلد، وإن اختيار النظام الملائم يتم وفقاً لبعض المعايير والمقاربات كمنطقة العملة المثلى، الاندماج الدولي ومصداقية السياسة الاقتصادية، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لإبراز التوجهات الدولية نحو أنظمة الصرف الأكثر شيوعاً، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي لسرد بعض التوجهات الرسمية للدول قبل 1999، مع إضفاء بعض عبارات المنهج التحليلي كتحليل اختلاف سعر الفائدة بين الدول طبقاً لنظام الصرف المعتمد واعتبار معدلات الفائدة في أمريكا اللاتينية أكثر حساسية منها في الولايات المتحدة عند تطبيق نظام الدولار، إضافة إلى اعتبار الدخل القومي والانفتاح التجاري الدولي عاملاً يختلفان مع مرور الزمن. توصل فرنكل إلى أن أنظمة الصرف تتوزع على قطبين متطرفين هما: قطب الربط الجامد الذي يتم فيه ربط العملة المحلية بعملة رئيسية أو سلة من العملات الأجنبية، وقطب التعويم الذي يتم فيها ترك سعر صرف العملة يتحدد وفق تفاعل قوى السوق، بالإضافة إلى قطب تجتمع فيه جميع الأنظمة الوسيطة التي تحتوي على تطبيقات يختلف اختيارها باختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة، كما بين فكرة عدم وجود نظام سعر صرف أمثل أبدي وأزلي يصلح تطبيقه على كل البلدان وفي جميع الأوقات.

5- دراسة بدرابي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، حيث تتمثل أهداف هذه الدراسة في محاولة إبراز طبيعة العلاقة ما بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي والآثار المترتبة عنها، بالإضافة إلى محاولة البحث عن طرق قياس من أجل اختبار العلاقة بين متغيرين هما الأنظمة والنمو وذلك عن طريق استخدام الاقتصاد القياسي في الدراسة للتعبير عنها كمياً من أجل الوصول إلى معرفة نظام سعر الصرف المثالي الذي بإمكانه تحقيق نمو اقتصادي أعلى في الدول النامية، وأيضاً محاولة التنبؤ بمستقبل الأنظمة الوسيطة وأسباب التخلي عنها لصالح أحد أنظمة الركن، وهل ستؤثر كل من تطورات المحيط الاقتصادي والمالي والتوجه الدولي نحو الانفتاح العالمي على هذا الاختيار خاصة وأن الاقتصاد العالمي

يعيش اليوم جملة من التحولات الاقتصادية وعلى رأسها أنظمة الصرف الدولية. بحيث اعتمدت غي دراستها على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق عرض وتحليل كل ما يتعلق بأنظمة سعر الصرف من مفاهيم وعموميات وكل ما يخص الجانب النظري لهذا الموضوع بالإضافة إلى التطرق لمختلف الدراسات التحريمية الخاصة بالموضوع ومقارنة النتائج، أما في الجانب اعتمدت على استخدام الأساليب الإحصائية (Panel Data) والقياسية من خلال استخدام نموذج الانحدار المدمج الخاص

بالسلاسل الزمنية والمقطعية وذلك بهدف تحليل النتائج المحصلة من اختبار تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي، وبالتالي محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من الفرضيات المقترحة والوصول إلى الأهداف المرجوة.

توصلت الباحثة في الأخير إلى بعض النتائج وهي كمايلي:

- لا يوجد نظام صرف صالح لكل البلدان وفي كل زمان، بحيث أن فعالية أنظمة الصرف الأجنبي على أداء الاقتصاد الكلي تتوقف على حسب درجة التنمية الاقتصادية والتطور المالي للبلد، وهذا ما يوافق مقولة الاقتصادي Frankel (1999) " بأنه لا يوجد نظام صرف أمثل يصلح لكل البلدان في أي وقت وفي كل الظروف " بحكم أن مختلف أنظمة الصرف تتمتع بمزايا وعيوب.

- يفضل إتباع نظام سعر الصرف الأكثر ثباتا إذا كانت الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد يسيطر عليها الطابع النقدي، بينما يفضل إتباع نظام أكثر مرونة للصرف إذا كانت الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد يغلب عليها الطابع الحقيقي، وأثبتت الدراسات التجريبية بأن نظام الصرف الأجنبي يشكل تأثير على النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة من خلال عملية التكيف مع الصدمات أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على محددات النمو الاقتصادي.

- أثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية ايجابية بين أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي لمجموعة الدول النامية محل الدراسة، بحيث يعتبر معدل النمو تحت النظام الثابت أعلى وتليها الأنظمة المرنة وتحت الأنظمة الوسيطة المرتبة الثالثة وهذا يتوافق مع ما جاءت به نظرية حلول الزاوي (النظرية القطبية).

- تفرض العولمة المالية الجديدة على الدول النامية إتباع سياسة التحرير التدريجي لأنظمتها المالية والمصرفية والقيام بالإصلاحات الاقتصادية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية من خلال رفع قيود التجارة الخارجية، بحيث أصبحت حتمية التوجه التدريجي نحو التعويم حقيقة تفرض نفسها على الدول النامية.

أوجه الاختلاف

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تطرقت لأثر تقلبات أنظمة سعر الصرف على التضخم في الجزائر، حيث كان الإطار المكاني منحصرا على دولة الجزائر فقط. بينما في الدراسات السابقة شمل عدة دول .

أوجه التشابه

تتقاطع هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في الأثر الذي يترتب عن تقلب أنظمة سعر الصرف على التضخم، كما تتطرق أيضا لأهمية أنظمة سعر الصرف بحسب اختلافها وتصنيفها.

خلاصة الفصل

يعتبر سعر الصرف القناة التي تسري عبرها المبادلات التجارية بين الدول من خلال تحديد عملة كل بلد بعملة بلد آخر مما أدى بالكثير من الدول للعمل على استقرار سعر الصرف من أوليات السياسة النقدية، فهو يؤدي مجموعة من الوظائف حيث يقيس الأسعار المحلية بالأسعار العالمية إضافة إلى انه يستخدم في الرفع من حجم الصادرات الوطنية كما يساهم في عملية توزيع الدخل العالمي بين دول العالم.

كما عرف الاقتصاد العالمي أنظمة صرف مختلفة تهدف لإيجاد وتوفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر وتحدد على أساسها أسعار صرف العملات.

وهناك عدة عوامل رئيسية لتحديد نظام سعر الصرف الملائم وتتمثل في تحركات رؤوس الأموال وحجم الاحتياطات الدولية ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي ومدى التركيز والتنوع السلعي على التجارة الخارجية والحجم الاقتصادي للدولة والعوامل السياسية والتضخم، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم العوامل التي تحدد اختيار الدول لنظام سعر الصرف، توضح النتائج المدرجة في الحقل التجريبي أن التعويم في الدول المتقدمة يقدم أفضل مردودية في تحقيق أضعف المعدلات التضخمية مقارنة بالأنظمة الوسيطة والثابتة. أما في فئة الدول الناشئة والنامية تتفوق الأنظمة الثابتة والوسيطة في تحقيق أحسن النتائج التضخمية مقارنة بالتعويم. على العموم ترجع أسباب هذه النتائج لتأثير القاعدة التنظيمية (الانضباط النقدي) التي ينطوي عليها تبني نظام سعر الصرف الثابت والمصدقية التي تحدثها هذه الأنظمة التي تسمح بثبات التوقعات التضخمية، فالمردودية التضخمية يبدو أنها ترتبط بعلاقة عكسية مع المرونة في الدول النامية والناشئة.

الفصل الثاني

أنظمة سعر الصرف والتضخم في الجزائر

تمهيد:

يحتل موضوع اختيار نظام الصرف الملائم لأي اقتصاد باهتمام متزايد من قبل العديد من الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية خصوصا في ظل التغيرات التي يعيشها النظام النقدي الدولي، ونظام الصرف الملائم هو ذلك النظام الذي يضمن للبلد مستوى منخفض من التضخم ويساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بأقل التكاليف التي تظهر على مستوى أداء الاقتصاد الكلي كالنمو الاقتصادي والتوظيف، المبادلات والمعاملات التجارية، ميزان المدفوعات... والجزائر كغيرها من الدول النامية زاد اهتمامها بنظام صرف الدينار الجزائري مباشرة بعد أزمة سنة 1986 انطلاقا من إحداث انزلاقات تدريجية للدينار ثم تلتها تخفيضات سرية وعلنية للعملة الوطنية وصولا إلى تبني نظام التعويم المدار في بداية جانفي 1996 ومن أجل اقتراح نظام صرف ملائم لحالة الجزائر وضعنا مجموعة من المعايير التي تستند إلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري لكن قبل ذلك من الأحسن أن نتتبع مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر وهل ساهمت برامج التعديل الهيكلي في إصلاح نظام صرف الدينار الجزائري، وما هي المعايير المقترحة والمعتمدة في اختيار نظام الصرف الملائم لحالة الجزائر، كل ذلك نبرزه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأنظمة سعر الصرف وأثرها على تطور معدلات التضخم في الجزائر

المبحث الأول: مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال وإلى اليوم وذلك انطلاقا من نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987 ، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك إيذانا بانتهاج نظام الصرف العائم المدار، تجري كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية ، وسنحاول توضيح ما سبق بشيء من التفصيل من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر

أولا: تطور نظام الصرف للفترة (1963-1986)

شهدت هذه المرحلة عدت تطورات في نظام صرف الدينار يمكن إبرازها كما يلي:

1- المرحلة الأولى: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة بين (1963-1973) :

رغم استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية إلا أنها بقيت تابعة لمنطقة الفرنك والتي تميزت بوجود رقابة صارمة على المعاملات التجارية التي تتم بين منطقة الفرنك والمناطق الأخرى ووجود حرية تامة في التجارة الخارجية وتحويل رؤوس الأموال وهذا في حدود منطقة الفرنك إلى غاية 1963 ، لكن قبل انتهاء هذه السنة سارعت الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي من خلال إصدار قانون رقم 63-11 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 والقاضي بعزل الجزائر عن منطقة الفرنك وبذلك أصبحت لها سياستها المتعلقة بالصرف والنقد، ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري بمقتضى القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غ من الذهب وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية آنذاك بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي.

نشير هنا إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي.

1) دينار ← فرنك فرنسي) إلى غاية 1969 في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار ب: $\pm 1\%$ ¹ وبعد الهجومات المضاربية التي تعرض لها بنك فرنسا عقب أحداث سنة 1968 عمدت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث انتقل سعر التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي من 4.9370 فرنك لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي في 1969.

ونظرا لأن الجزائر شرعت في هذه الفترة في تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر الصرف فإن الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة الثابتة بين الدينار والفرنك الفرنسي حيث كان دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنكا فرنسيا بين أوت 1969 وديسمبر 1973.²

ومع اختيار نظام بريتون وودز أنجز عنه سحب الذهب من التداول في السوق العالمية شرعت معظم الدول في تعويم عملاتها وأصبح من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة سعر صرفها، وهو ما قامت به فعلا بداية من سنة 1973.

2- المرحلة الثانية: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات بين (1974-1986)

مع اختيار نظام بروتون وودز سنة 1971 وإلغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي من جهة، وأمام الأزمة التي أصبح يتخبط فيها الفرنك الفرنسي أواخر سنوات 1960 وبداية سنوات 1970 من جهة أخرى، قامت

¹ - بربري، محمد امين، مرجع سبق ذكره، ص: 202 .

² - حميدات، محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 156.

الجزائر بتثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين ابتداء من جانفي 1974 ، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو¹:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات وخصوصا أنها مؤسسات ناشئة؛
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرارا لقيمة الخارجية للدينار.

ثانيا: تطور نظام صرف الدينار خلال الفترة (1987-2000)

تعرض سعر الصرف في هذه المرحلة الى عدة تغيرات نتيجة لعدة عوامل وأسباب تلخصت فيما يلي:

1- المرحلة الأولى: الانزلاق التدريجي بين (1987-1991)

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة. وخاصة ميزان المدفوعات، كما ساهمت الاختلالات السياسية والاقتصادية والعالمية لسنوات 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري في ظهور آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري وعلى الوضعية الاجتماعية والتي أعطت عهدا جديدا لتلاشي نظام التسيير الاشتراكي. مما أستوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني. تمهد إلى الانتقال التدريجي وبخطى سريعة من الاقتصاد المخطط و المسير مركزيا إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي و المالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة محاولين استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، ومن أجل هذا فقد أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد 3 سنوات وفي هذه الأثناء تم البدء في جعل الدينار الجزائري قابل للتحويل في المعاملات الجارية في الخارج، حيث تمت عملية تعديل صرف الدينار وفقا لتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق منذ نهاية 1987 الى غاية سبتمبر 1992 « حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,9 دج / \$ في نهاية 1987 إلى 17,7 دج / \$ في نهاية مارس 1991»².

واستقر على هذا الحال إلى أن تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 % بتاريخ 30/09/91 وفقا لاتفاقية FMI وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 22,5 دج / \$ واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994. ويمكن أن تبين مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1991 في الشكل التالي:

الجدول رقم: 02-01 سعر الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي.

السنة	1987	1988	1989	1990	1991
القيمة	4,9	5,91	7,61	10	17,7

المصدر: بونوة شعيب وخياط رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

¹ - بونوة شعيب وخياط رحيمة ، سياسة سعر الصرف بالجزائر : نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس، الجزائر، 2011، ص 122 .

² - نفس المرجع السابق، ص: 123.

2- المرحلة الثانية: جلسات التثبيت بين (1991 - 1994)

اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار، التي تزامنت مع قرار التخلي في أواخر سبتمبر 1994 على نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية بداية من 01 أكتوبر 1994، حيث تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض وفي بداية كل حصة للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعيتنا الاقتصادية الوطنية وكذا وضعيتنا الاقتصادية العالمية كما كان الهدف من هذا النظام هو تمكين أهل التخصص (الصارفة) من اكتساب الخبرة وتعزيز كفاءتهم اتجاه تقنيات وكيفية تسيير أسواق الصرف ومدى تأثر هذا الأخير بالمعلومات الاقتصادية والسياسية، ودام هذا النظام خمسة عشرة شهراً، وفي نفس الوقت تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك أو السوق البيئية¹.

3- المرحلة الثالثة: سوق الصرف البيئية 1995

كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكراً على بنك الجزائر فكان لا بد من ترك المجال لسوق الصرف البيئية في تحديد قيمة الدينار. وفي إطار تبني برنامج التعديل الهيكلي، وإيماناً بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف أصدر بنك الجزائر في 23/12/1995 لائحة رقم: 95-08 تتضمن إنشاء سوق صرف بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يومياً بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة، وانطلق نشاطه رسمياً في 02/01/1996، وتتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:²

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل؛
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البيئية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية سوق الصرف الأجنبي بين البنوك من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحدودة و قد ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري بين عامي 1995 و 1998 بأكثر من 20٪ تليها انخفاض 13٪ بين عامي 1998 و 2001 وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهراً منذ أوائل عام 2002.

4- في جانفي : 2003 تخفيض قيمة الدينار

قام البنك الجزائري بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تتراوح ما بين 2٪ و 5٪ هذا الإجراء يهدف أساساً للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية وبسبب ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي تدخلت السلطات في سوق

¹ - محمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص: 213-214.

² - نفس المرجع السابق، ص: 214.

الصرف الأجنبي في النصف الثاني من عام 2003 من أجل إعادة تنظيم سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى مستواه السابق (نهاية عام 2002).

بين جوان وديسمبر من عام 2003 ، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11% و ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 7.5 %، هذا الانخفاض الهائل في قيمة الدينار الحقيقية لم يوافقه الارتفاع المرجو في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات التي انخفضت من 734 مليون دولار سنة 2002 إلى 637 مليون دولار سنة 2003 لتبقى بذلك لا تتجاوز عتبة 3 % من مجموع الصادرات.

وبالتالي ضعف تنافسيتها على المستوى الدولي لتواصل الجزائر تفضيلها للمنتجات الأجنبية بتزايد قيمة الواردات التي ارتفعت ب 33.16 % سنة 2003 مقارنة بسنة الأساس وبلغت ما قيمته 13.53 مليار دولار¹.

5- منذ 2005 : سياسة التعويم الموجه

بدأت الجزائر في تنويع العملات ما أدى إلى التصدي لتقلبات سعر الصرف بين الأورو والدولار، حيث أن بنك الجزائر اتخذ سياسة التعويم الموجه للدينار مقابل العملات الأجنبية كما قام البنك بتثبيت سعر الصرف في السداسي الثاني من سنة 2008 في ظرف شهدت فيه أكبر اقتصاديات الدول تقلبات جد هامة في عملاتها المحلية.²

الجدول رقم 02-02: تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الأورو من 2005-2008

العملة الأجنبية	2005	2006	2007	2008
الدولار	73,36	72,64	69,36	63,86
الأورو	91,30	91,24	94,99	96,91

المصدر: بونوة شعيب وخياط رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص:124.

وهكذا سمحت لنا هذه المراحل بمعرفة نظام الصرف الجزائري و تطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي خلفت تاريخ الاستقلال. حيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة و يعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت و المرتبط بالفرنك الفرنسي و تبين نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار و المرتبط بالدولار الأمريكي نظرا لان معظم صادراتنا أي حوالي 97 % من صادرات الجزائر تقيم بالدولار و منه يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعا لعامل العرض و الطلب على العملة الوطنية. مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لترتكبه عند مستوى مقبول.

¹ - 1 - سي محمد، فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي - فعالية سعر الصرف الموازي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974 - 2012)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل ش هادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص:99.

² - نفس المرجع السابق، ص:99.

المطلب الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر

أولاً: الرقابة على الصرف

يقصد بها رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية.

وبذلك لا تسمح لأسعار صرف العملة الوطنية أن تكون خاضعة للطلب عليها وعرضها، أي لا تسمح لأسعار الصرف أن تتحدد في السوق الحرة و بشكل عام تتبع الدول في الوقت الحاضر نوعاً أو آخر من الرقابة على الصرف حيث إنه في بعض الدول تكون الرقابة كاملة أي تشمل المبادلات الجارية والمبادلات الرأسمالية بينها وبين الدول الأخرى بينما في دول أخرى تشمل الرقابة المبادلات الرأسمالية فقط. ويتبع نظام الرقابة على الصرف غالباً لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تخشى فيها الدولة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. فباستخدام الرقابة على الصرف تستطيع الدولة أن تتحكم في الواردات حيث لا يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن ما يستورده إلا عن طريق الإدارة المسؤولة عن الرقابة على الصرف. لذلك لا بد أن يأخذ إذناً بالاستيراد ولا تعطي الدولة إذن استيراد إلا بمقتضى أنظمة تضعها لمنع استيراد السلع أو تخفيض استيرادها إلى أدنى حد ممكن أو منع استيراد بعض السلع من دول معينة وتشجيع استيرادها من دول أخرى، وبذلك تستطيع الدولة عن طريق الرقابة على الصرف أن تتحكم تحكما كاملا في وارداتها من الخارج سواء من ناحية تركيبها السلعي، أو من ناحية الدول التي تستورد منها كذلك بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لا بد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقاً لسعر صرف محدد من قبل الإدارة المسؤولة عن الصرف. الرقابة على الصرف من الأمور الواجبة حفاظاً على استقرار التعاملات في سوق الأوراق المالية، وحفاظاً على العملة والوطنية واستقرار تداولها داخل الوطن، وليس هناك ما يمنع من الوجهة الشرعية من الرقابة على الصرف واستقرار المعاملات.

ثانياً: تطور سوق الصرف الموازي

شاع انتشارها مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري في بداية الثمانيات وكانت مرتبطة أساساً بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى ومع أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان متكفلاً به غير أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب على السوق الأجنبية وتطور نظرة الهجرة إلى الغرب، جعل الطلب على الصرف يتزايد بشكل كبير بحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل لم يسبق له مثيل حيث بدأ سعر الصرف في السوق السوداء يرتفع تدريجياً بحكم تزايد الطلب وأصبح العمال المهاجرين يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك حيث يتسلم المشتري المهاجرين هناك ليشترى بها الأشياء المفقودة في الجزائر. وأمام التزايد المستمر للطلب في السوق السوداء تلاشت تحويلات العمال المهاجرين عن طريق السوق الرسمية وأصبحت تحول إما إلى الدينار عن طريق هذه السوق أو تحويل إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر وفق الأسعار السائدة.

يعكس سوق العملات الموازية القيمة الحقيقية للدينار حسب ما يؤكد أكبر الاقتصاديين في الجزائر هو مدرج حالياً في 14.80 على اليورو الواحد مع وجود فجوة كبيرة تقدر بحوالي 40٪ مقارنة مع سعر الصرف الرسمي. لا يزال هذا السوق المزدهر عملة موازية مع المعاملات التي تبلغ عدة مليارات من مجموع دولار على الأقل ومع العلم بالآثار السلبية له: " هو المستفيد من المال من الواردات غير الرسمية ذات القيمة السالبة، وهي واحدة من مصادر هروب رؤوس الأموال غير مشروعة في الخارج -" كما يقول أحد الخبراء المتخصصين - ولكن كيف يمكن مكافحة هذه السوق الموازية؟.

يلجأ العديد من الجزائريين إلى استخدام السوق الموازية للعملة الأجنبية لرحلاتهم إلى الخارج والبعض للحصول على الأدوية غير متاحة في السوق الوطنية أو تكاليف الدراسة في الخارج لكن هذا يمثل 20٪ فقط من السوق الموازية و تتألف 80٪ من معاملات المستوردين.

من غير الممكن القضاء على هذه السوق بالطرق العدوانية بل هو صراع خمس إلى عشر سنوات ، أول إجراء تجاه تطوير السوق الموازية هو تأسيس سعر صرف مزدوج و هو سعر الصرف غير الموازي للمستوردين ومعدل الصرف الموازية للمنتجين لاستيراد مدخلاتها بتكلفة اقل و التدبير الثاني هو تطوير القطاع الإنتاجي الحقيقي والصادرات غير النفطية تحسين النظم الصحية و التعليم يساهم أيضا في مسار القضاء على السوق الموازية وسيتم تحقيق ثمار هذا الجهد في عشر سنوات.

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر

قد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، وذلك بعد أزمة سنة 1986 التي بينت هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر حيث أظهرت أن مشاريع التنمية المعتمدة لم تحقق النتائج المرجوة منها، حيث أدى التوسع النقدي الناتج عن هذه المشاريع دون أن يقابله إنتاج لحدوث آثار سلبية على الاقتصاد ومن أهمها التضخم.

المطلب الأول : أسباب التضخم في الجزائر.

يمكن أن نحصر أسباب التضخم في ثلاث أسباب أساسية هي:

اولا: الأسباب النقدية: إن تطبيق إستراتيجية التنمية في الجزائر تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم وأمام عجز الادخار الوطني على تلبية الاحتياجات الضرورية لتمويل الاستثمارات لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض إضافة إلى الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل مادي، ومنه يمكن حصر الأسباب النقدية للتضخم في ما يلي:

- 1- **نظام تمويل الاستثمارات:** عرفت طريقة تمويل الاستثمارات في الجزائر منذ البدء في تطبيق المخططات التي ميزت إستراتيجية التنمية المنتهجة، حيث يلاحظ أن هناك علاقة وطيدة بين طرق التمويل من جهة و تطور النظام المصرفي من جهة أخرى.
- 2- **تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها:** إن ارتفاع الكتلة النقدية له آثار تضخمية خاصة عندما لا يواكب هذا الارتفاع نفس النمو في مستوى الإنتاجية ومنه خلق وضعية لا توازن في الاقتصاد الوطني، حيث أن الكتلة النقدية تضاعفت حوالي 70 مرة بين 1970 و1990 مقارنة بمستوى الناتج الوطني الخام الذي تضاعف في نفس الفترة بحوالي 27 مرة.

أما فيما يخص مقابلات الكتلة النقدية فنذكر منها ثلاثة أنواع:

- أ- **قروض الاقتصاد:** هي تلك المستحقات الممنوحة للمؤسسات لتغطية احتياطات الخزينة أو لتمويل العمليات الاستثمارية.
- ب- **مستحقات على الخزينة:** تلجأ الدولة إلى القطاع المصرفي للحصول على السيولة في حالة عجز الموازين وفي حالات أخرى.
- ج- **الذهب والعملة الصعبة:** يمثل مقابل الرصيد النهائي لمدفوعات الدولة من الذهب والعملة الصعبة و هو المقابل الخاص للكتلة النقدية.

- 3- **تطور مالية الدولة:** ما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها متصاعدة باستمرار وهذا أمام الإيرادات المحدودة فتلجأ الدولة لتغطية النفقات بتدبير إيرادات جديدة، إن للإيرادات والموارد العامة آثار تضخمية تظهر في الاقتصاد الوطني وأهم مورد متجه لهذه الآثار هو الموارد الضريبية وتمثل هذه الموارد الضريبية في:¹

¹-HAMID BALI, Inflation et Développement en Algérie, OPU Ben Aknoun, 1993 pp :142-144.

أ-الجباية البترولية: تستعمل في العمليات التي تتم داخل الوطن بالدينار الجزائري، وبمعنى آخر خلق كتلة نقدية انطلاقا من مورد العملة الصعبة من اجل تمويل معاملات داخلية وذلك عند استعمال الموارد لشراء السلع والخدمات من الخارج، وهي بذل طريقة ذات طبيعة تضخمية.

ب-الضرائب الأخرى: تتمثل في الضرائب المقتطعة من الدخول مباشرة وتعد من تكاليف الإنتاج على غرار الأجور، وبالنسبة للضرائب المقتطعة من غير الأجراء فتحمل على السعر للمستهلك غير النهائي (غير مباشرة)، أما بالنسبة للضرائب على النفقات فيتم تحميلها مباشرة على الأسعار، وكذلك هناك ضرائب على رؤوس الأموال وتعتبر اقل قوة تضخمية مقارنة بالضرائب السابقة. وبصفة عامة أن الإيرادات النهائية للدولة انتقلت من حوالي 4.049 مليون دج في بداية المخطط الثلاثي سنة 1967 إلى حوالي 325.4 مليون دج سنة 1992 أي تضاعفت ب 28 مرة في غضون 25 سنة.

أما فيما يخص النفقات العامة فيقابلها الطلب على السلع والخدمات العمومية المتمثلة في الاستهلاك العام، الدخول الموزعة من طرف الدولة والنفقات العامة الأخرى الخاصة بتدعيم الأسعار وما تخلفه من آثار تضخمية مضاف إليه تسديد القروض العامة الداخلية التي ليس لها أثر في خلق قوى التضخم.¹

ثانيا: الأسباب المؤسسية

ونقصد بالأسباب المؤسسية الأسباب التي تتعلق بمياكل وتسيير المؤسسات العامة في إطار النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، ومما ساعد على رفع معدلات التضخم، وظاهر التضخم في الجزائر لها طابع خاص وذلك للدور الذي تلعبه الدولة في تسيير وتوجيه الاقتصاد وهو ما نتج عنه احتلال في دواليب الاقتصاد الوطني بسبب ضعف عملية التخطيط وسوء التنظيم الداخلي وتتحلى هذه الأسباب فيما يلي :

1- تضخم الندرة: إن الطلب المتزايد على السلع والخدمات أدى إل وجود اختلال كبير في التوازن بين الكمية المطلوبة والمعروضة من تلك السلع والخدمات، والنتيجة هي ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات ومنه تظهر الآثار التضخمية في تسببها في ظهور السوق الموازية التي تتسم أسعارها بالارتفاع الفاحش وذلك عن طريق المضاربة.

2-التضخم الانتقالي: يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ سنة 1989 والاتجاه نحو اقتصاد السوق بعد أن تأكد وفشل تطبيق الاقتصاد المخطط كمنهج للخروج من حالة التخلف الموروثة عن الاستعمار²، هذه الإجراءات كان لها تأثير على ارتفاع الأسعار، وهذه الأخيرة كانت من نتائج إعادة النظر في تحديد قيمة سعر الصرف أين عرف الدينار انزلاقا سنة 1990 وهذا ما خلق آثار هامة على ارتفاع تكاليف الاستيراد وهناك بعض المؤسسات التي عرفت عجزا كبيرا نتيجة لخسارة الصرف.

ثالثا: الأسباب الهيكلية

لا يمكن دراسة أسباب التضخم في الجزائر وذلك على غرار الدول المتخلفة دون التطرق إلى العوامل الهيكلية التي تعتبر من منابع الضغوط التضخمية، حيث أن التضخم الناتج عن الأسباب الهيكلية له علاقة وطيدة بالتحويلات التي عرفها الاقتصاد الوطني في خضم مراحل إستراتيجية التنمية المعتمدة، لهذا نجد هذا النوع من التضخم (التضخم الهيكلية) يعود أساسا إلى وجود حالات التخلف وما تحتويه من مكونات اللاتوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية ثم عوامل التنمية التي تعود إلى العملية التنموية المسطرة.

¹ - HAMID BALI, OP-CIT, p : 145.

² - بن عربة، مرجع سبق ذكره،ص: 165.

1- التضخم الناتج عن وضعية التخلف: إن الحالة المزرية للاقتصاد الوطني التي تتميز بكل صفات التخلف تعتبر من العوامل المغذية للقوى التضخمية، حيث يمكن حصر هذه العوامل في العناصر التالي:¹

- ضعف الإنتاجية التي تقيس كفاءة العمل الإنتاجي.
- نسبة السكان المتزايدة و نقص الهياكل القاعدية.
- اللاتوازن الجهوي.

2- التضخم المستورد: انتقل التضخم المستورد إلى أسعار السلع الوطنية خاصة مع بداية تحرير الأسعار، كما أدى تحسن صادرات الجزائر بعد صدمة البترول سنة 1973 إلى زيادة احتياطي الصرف مما نتج عنه إصدار نقدي، وهذا يعني أن الصادرات خلقت بطريق غير مباشرة تضخما محليا عن طريق زيادة الاستهلاك الوسيط، لذلك التضخم المستورد يمكن أن يكون تضخم بالطلب يغذى بالدخول الموزعة بعد عملية التصدير، كما يمكن أن يكون تضخما بالتكاليف يحمل في سعر السلع المستعملة المستوردة في الإنتاج المحلي أي أن الضغوطات التضخمية المستوردة عن طريق التجارة الخارجية تظهر في السوق المحلي عن طريق وجود فائض في ميزان المدفوعات أو عجز فيه. فإذا كان فائض في ميزان المدفوعات فالضغط التضخمي ينتقل عن طريق ارتفاع الموارد الخارجية، وأما إذا كان عجزا فيؤثر في الأسعار بعد إضافة تكاليف الاستيراد إليها. رغم تعدد الاختلالات الهيكلية في الجزائر وما تسببه من قوى تضخمية متزايدة نجد كذلك الاختلال الموجود بين معدلات نمو القطاعات السلعية، ومعدلات القطاعات الخدمية ويسمى هذا النوع من التضخم بالتضخم القطاعي.

3- تضخم التنمية: خلال عملية التحول الاقتصادي من وضعية التخلف إلى وضعية محاولة النهوض بالاقتصاد الوطني والخروج به من تلك الحالة التي لا يحسد عليها عن طريق انتهاز سياسة تنمية تعتمد على الصناعة المصنعة، حيث ظهرت بعض المشاكل والأخطاء التي يمكن أن تثقل الاقتصاد وتبقيه في حلقة التخلف وهي:

- مستوى معدلات الاستثمارات المرتفعة.
- التكاليف المبالغ فيها.
- طاقة الوحدات الصناعية المبالغ فيها.

المطلب الثاني: إجراءات معالجة التضخم في الجزائر

عملت الجزائر على معالجة التضخم وذلك من خلال:

أولا- السياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذا عمدت السلطات الجزائرية للاهتمام بها كإحدى السياسات الفعالة في الحد من التضخم باعتبار أن العامل النقدي من أهم الأسباب المؤدية إلى التضخم نتيجة للإفراط النقدي وسوء استغلال الموارد المالية في الاقتصاد.

1- معالم السياسة النقدية خلال الفترة 1990-1994.

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي المالي الجزائري و دور السياسة النقدية، بظهور قانون النقد والقرض الذي أعاد الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد و القرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي و كسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد و الائتمان و إدارة السياسة النقدية و الانتقال لاستخدام الأدوات غير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية،

حصلت عدة تطورات نقدية منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجه السياسة النقدية، فيمكن التفريق بين ثلاثة توجهات

¹- HAMID BALI, OP-CIT, p : 149.

مختلفة، تتمثل الفترة الأولى بالسنوات التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أين كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع و تهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة و احتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة¹، إذ أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المعقدتين في 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي و تمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلية المؤسسات العامة، ويظهر المسح النقدي للفترة 1990-1994 التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية مما نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.

2- توجهات السياسة النقدية خلال الفترة 1994-2000.

على عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط (31.68% سنة 1992)، تزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من 22 ماي 1994 إلى غاية 21 ماي 1995 و الذي نص على تحقيق عدة أهداف من بينها الحد من توسع الكتلة النقدية M2 بتخفيضها من 21.5% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، حيث تمتد المرحلة الثانية كوجه السياسة النقدية إلى غاية سنة 2000 أين بع معدل نمو M2 نسبة 13% .

3- السياسة النقدية منذ سنة 2001:

منذ سنة 2001 ظهر تطبيق السياسة النقدية صورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل، وفائض مهم في ميزان المدفوعات، وخاصة الحساب الجاري والحساب التجاري، نسبة تدرجية وإيجابية للنمو الاقتصادي ونسبة عالية للبطالة، كما أن شروع بنك الجزائر منذ سنة 2001 في إصدار التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية سمح بتقدير أهداف السياسة النقدية بوضوح والمتمثلة في ما يلي:²

- الحفاظ على استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدرجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك ومراقبة وتيرة التضخم.
- توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني في مجال النقد والقرض والصرف كما جاء في المادة رقم 55 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والحفاظ عليها بإتمام جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

- القيام بتحديد معدل تضخم مستهدف للسياسة النقدية يتراوح ما بين 3 إلى 4% كما هو الحال في بلدان العالم، بدلا من تحديد معدل ثابت.

بالإضافة إلى الأهداف النقدية المتعلقة بتطور المحاميع النقدية والفرضية التي يحددها مجلس النقد والقرض أثناء تحضير التنبؤ النقدي لكل سنة.

¹ طيبة، عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسلامة النقدية-دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2004-2005، ص: 166.

² بلعوز بن علي و عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، بحوث اقتصادية عربية، العدد: 2008، 41، جامعة الشلف، الجزائر، ص: 33.

ثانيا- **السياسة المالية:** إن السياسة المالية في الجزائر لمواجهة التضخم تتمثل فيما يلي:

- سياسة الرقابة الضريبية تعتبر من الوسائل المهمة لمواجهة التضخم و للتقليل من حدته، حيث تقوم الدولة برفع معدل الضريبة أو بخلق ضرائب جديدة.

-أما من ناحية سياسة تقليص سياسة الإنفاق العام و المداحيل الموجهة لبعض الفئات الاجتماعية فلها تأثير بصفة غير مباشرة على الطلب، والطلب في الجزائر غير محدد بطريقة جيدة كما سعت السلطات للتحكم في التضخم المستورد وترشيد هيكل الواردات وفرض الرقابة على السلع المستوردة مع محاربة السوق الموازية.¹

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأنظمة سعر العرف وأثرها على تطور معدلات التضخم في الجزائر من 1962 إلى 2016.

قامت الجزائر بإتباع عدة أنظمة سعر صرف بعد الاستقلال منها نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف الموعوم، وستتطرق في هذا المبحث لدراسة تحليلية إلى أثر هذه الأنظمة على التضخم وأي النظامين نجح في الجزائر.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات التضخم من 1962 إلى 1994 في ظل نظام سعر الصرف الثابت.

بعد الاستقلال مباشر أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي وكانت العملة قابلة للتحويل، ومع الاقتصاد الهش آنذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم اللجوء إلى مراقبة الصرف في سنة 1963 على كل العمليات مع مختلف دول العالم، فتمت مراقبة عمليات الاستيراد والتصدير كما تم إنشاء ديوان الدينار في أفريل 1964، وهذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية (الدينار الجزائري محل الفرنك الفرنسي).

ونظرا لعدة اعتبارات خرجت الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي وتم تثبيت $NF1 = DA1$ وتم الصرف إلى سلة واسعة من العملات مع معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات أثناء تعويم الصرف وقد تزامن هذا الإجراء أساسا مع ظهور نظام جديد لتسيير الاقتصاد الوطني فترة 1970-1973.

في فترة بعد الاستقلال ابقى التضخم اصطناعيا في مستوى مقبول مما يسمح باستقرار القدرة الشرائية للمجتمع خلال ثلاث مستويات:²

أ- **أسعار السلع المستوردة:** حددت بهدف حماية الإنتاج الوطني، فإذا كان سعر شراء سلعة مستوردة أقل من سعر المنتج المحلي وجب عليه أن يدفع الفرق بين السعرين ويعوض للخزينة، وبالتالي التضخم المستورد في ظل سعر الصرف الثابت أمر محتوم ولكن بضرر أقل لسلع الاستهلاك المستوردة.

ب - **أسعار السلع الصناعية والخدمات المحلية:** لقد خضعت أسعار السلع الصناعية إلى نظامين:

✓ الأول نشأ سنة 1966: تحدد الأسعار عند الإنتاج بقرار من وزارة التجارة.

✓ الثاني نشأ سنة 1968: العمل على كبح الأسعار الصناعية عند الإنتاج والخدمات في مستوياتهم ابتداء من 1 جانفي 1968.

ج- **الأسعار الفلاحية:** نشر الأسعار عند الإنتاج وعند التوزيع للخضر والفواكه كل 15 يوما من طرف لجنة الولاية. وبعد أن أدى النظام المتبع لتسيير الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال إلى ظهور سوق صرف موازي بعد سنة 1974 نتيجة زيادة الطلب

¹ - لكحل، عمار، التضخم المالي والاساليب المحاسبية لمعالجة اثره على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، الجزائر، 2005، ص: 86.

² - مراد، عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، ص: 64.

المتزايد على العملة الصعبة، انتقلت الجزائر في فترة 1986-1994 بإتباع نظام سعر الصرف الثابت لسلة عملات، وقد زادت معها الوضعية التضخمية بسبب عدة عوامل وهي ثلاثة:

- تحديد الأسعار: سيرورة تحرير الأسعار منذ 1989 كانت سريعة خاصة سنة 1993، فحصة الأسعار المتحررة عند مؤشر الاستهلاك بلغت 77% مقابل 10% في سنة 1988.
- تعديل سعر الصرف.
- الانضباط النقدي من سنة 1992 إلى 1993.

و الجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم من 1986-1993

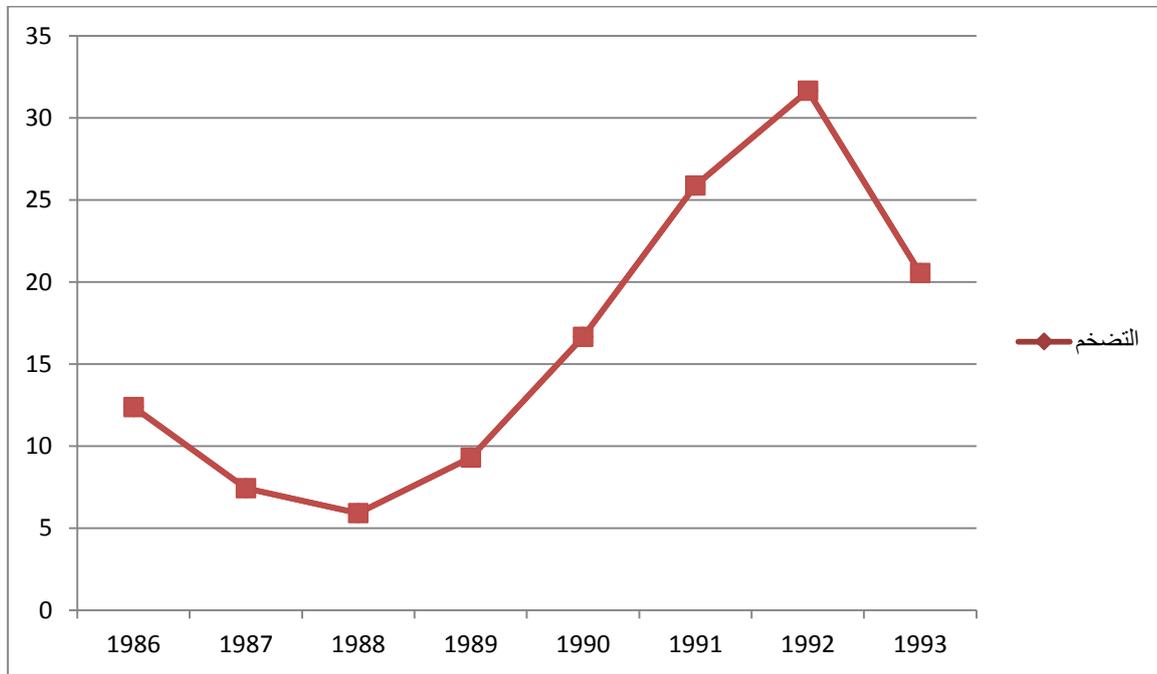
الجدول رقم 02-03: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة: 1986-1993

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
التضخم %	12.37	7.44	5.91	9.30	16.65	25.88	31.66	20.54

Source: banque mondiale, sur le site:www.Banquemondiale.org.

Consulté le: 03-04-2018. A 15h00.

شكل رقم 01-02: منحنى بياني يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-1993



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03-03

- نلاحظ من خلال الشكل البياني و أرقام الجدول أنها تتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض في التضخم، حيث شهدت سنة 1986 ارتفاع قدر ب 12.37 % بسبب الأزمة البترولية ثم عاود الانخفاض ما بين سنة 1987- 1989 بسبب البرامج المسطرة لمكافحة التضخم ومكافحة نقص المواد الاستهلاكية التي سادت البلاد ليعود معدل التضخم للارتفاع سنة 1990 بنسبة 16.65 % ،ليرتفع إلى 25.88 % سنة 1991 ثم إلى 31.66 % سنة 1992، ثم عرف انخفاضا سنة 1993 قدر ب: 20.54 % لكنه كان مؤقتا وكان سبب هذا الارتفاع زيادة أسعار الواردات وضغوط الطلب القوي على قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري وطفرة الإيرادات النفطية.¹

حيث قامت الجزائر في ظل هذا النظام بالتأثير على التضخم من خلال تعديل سعر الصرف نتيجة لحالة اللاتوازن الخارجي والارتفاع الأقصى للأسعار الذي انعكس سلبا على الصادرات وإيجابيا على الواردات، إن تعديل سعر الصرف كان مسجلا في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي.

وعليه بدأ التعديل سنة 1986 بانحدار التعادل ثم تخفيض رسمي قوي قدر ب. 22% بالنسبة للدولار الأمريكي سنة 1991، والهدف كان إعادة التوازي الخارجي وترقية المنافسة للمؤسسات الوطنية في إطار تحرير التجارة الخارجية وتحويل الدينار في مجال العمليات الجارية وكان نتيجة ذلك زيادة معدلات التضخم وتكلفة كل من الواردات وخدمة الديون الخارجية أين ظهر عجز في الميزانية.²

وانطلاقا من العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ومعدل التضخم نعلم أن التدهور أو التخفيض يتحول على الأسعار بزيادة المنتج المستورد (التضخم المستورد)، وفي هذه الفترة تميزت معدلات التضخم بالارتفاع بسبب جهود إعادة توجيه الأسعار المتعلقة بتحرير الأسعار وتعديل سعر الصرف.

وفي الأخير يمكن القول أن فترة الثبات سنة 1973 استمرت فيها السياسة التضخمية لمدة، نتيجة زيادة في سيولة الاقتصاد، لأن الجزائر كانت تمول عجز الميزانية عن طريق خلق نقدي، نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة لسلة عملات ساعد على استقرار الدينار الجزائري استقرار اصطناعي، لأن التسيير الإداري لسعر الصرف كان غير مرتبط بالحقائق الأساسية الاقتصادية كتدهور القدرة الشرائية الداخلية للدينار، كذلك كان ارتفاع معدلات التضخم راجع لتطبيق سياسة مالية توسعية. لم ينجح هذا النظام في الجزائر بسبب الأزمة البترولية سنة 1986 ، التي أدت إلى انخفاض عائد التصدير وتضييق القيود الخارجية وزيادة التضييق على الاستيراد، مما دفع الجزائر للتحويل إلى نظام سعر الصرف المعموم.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور معدلات التضخم من 1994 - 2016 في ظل نظام سعر الصرف المعموم.

شهدت هذه المرحلة في البداية معدلات تضخم مرتفعة وذلك بسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية التي سادت في سنوات التسعينات ولكن مع دخول الألفية الثانية عادت الحياة الاقتصادية والراحة المالية للبلد كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية، وتسجيل الخزينة العمومية لموارد مالية ضخمة بعد أن تم ضخ جزء لا يستهان به في قنوات الإنتاج والاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح تطور التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة.

¹ - بوهنة كلثوم وبوعزة محمد، مداخلة بعنوان: "انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: 11.

² - مراد، عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

الجدول رقم 02-04: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة: (1994-2016)

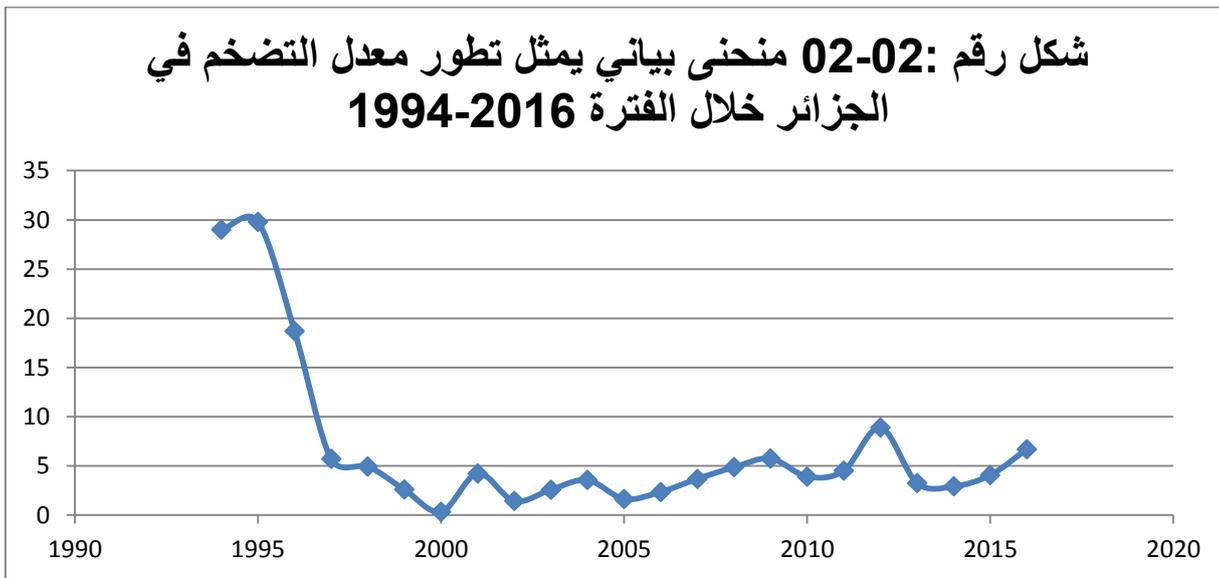
الوحدة(%)

السنوات	التضخم معدل المتوسط السنوي	السنوات	التضخم معدل المتوسط السنوي	السنوات	التضخم معدل المتوسط السنوي
1994	29.00	2003	2.58	2012	8.89
1995	29.79	2004	3.56	2013	3.26
1996	18.70	2005	1.64	2014	2.91
1997	5.70	2006	2.35	2015	4.06
1998	4.95	2007	3.68	2016	6.70
1999	2.59	2008	4.86	//	//
2000	0.33	2009	5.74	//	//
2001	4.23	2010	3.91	//	//
2002	1.42	2011	4.52	//	//

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات:

banque mondiale, sur le site: www.Banquemondiale.org.

Consulté le: 03-04-2018. A 15h00.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 04-02

يلاحظ من خلال كل من الجدول والشكل البياني السابقين أن معدل التضخم عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة، حيث شهد معدل التضخم إرتفاعا كبير وهذا من سنة 1994 إلى 1995 حيث وصل إلى %29.79 وكان هذا نتيجة سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي، وكذلك راجع إلى عدة أسباب أهمها تحرير الأسعار (قانون تحرير الأسعار سنة 1989)، مما أدى إلى زيادة كبيرة في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى لجوء الحكومة إلى الإصدار النقدي من أجل تغطية العجز في الموازنة العامة وتخفيض سعر صرف الدينار حيث خفض بقيمة %40.7، إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول التي أثرت على القدرة الشرائية.

ومنذ سنة 1996 إلى سنة 2000 انخفض معدل التضخم ليصل إلى %0.33 وهي أدنى مستوياته، وهذا نتيجة الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الأسعار والموارد والكتلة النقدية في الاقتصاد.¹ وفي سنة 2001 وصل معدل التضخم إلى %4.23 وكان ذلك نتيجة ضخ كتلة نقدية تدخل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي و ارتفاع الأجور، زيادة على ذلك تم ضخ مبالغ معتبرة من طرف الخزينة للبنوك، وقد سجل معدل التضخم انخفاضا سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 حيث وصل إلى %1.42 لكن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مداخيل الأسر رفع معدل التضخم في 2003 ليصل إلى %2.58.²

وقد انتهجت السلطة النقدية سياسة حازمة لمراقبة ومحاربة التضخم، ورغم هذه السياسة فقد عاود الارتفاع وذلك في سنة 2004 حيث وصل معدل %3.56 نتيجة ارتفاع نفقات الدولة في إطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، لكن تلك السياسة الحازمة لمحاربة التضخم كانت مجدية في عامي 2005 و 2006 حيث انخفض التضخم إلى %1.64 و %2.35 على التوالي، لكن ما لبثت أن استقرت الأسعار حتى ارتفعت في 2007 ليصل معدل التضخم %3.68 نتيجة زيادة أسعار المواد الغذائية وخصوصا الزراعية منها نظرا لانخفاض الإنتاج الفلاحي في هذا العام وبسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع الأسعار عالميا في هذا العام، وقد عاود معدل التضخم الارتفاع أيضا في 2008 و 2009 ليصل على التوالي إلى %4.68 و %5.74 وهذا راجع إلى نفس الأسباب التي أدت إلى ارتفاعه في سنة 2007.³

ومع بداية سنة 2010 تمت المصادقة على قانون المالية التكميلي القاضي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات مما أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى %3.91 عام 2010 إذ يعزى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر عام 2010 إلى انكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008 .

عاودت وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 و 2012 إلى حدود %4.52 و %8.89 على التوالي لسببين: هما النمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة، أما سنة 2013 و 2014 فقد سجلت معدلات التضخم انخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة حيث وصلت على التوالي %3.26 و %2.91، وهذا يرجع

¹ - ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر، مذكره ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص: 136.

² - نفس المرجع السابق، ص: 136-137.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 137.

لتطبيق سياسة نقدية صارمة حيث أدخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدرها 1.5% بهدف امتصاص أكثر للسيولة المستقرة في المصارف¹. أما سنتي 2015 و 2016 فارتفع التضخم في الجزائر حيث وصل إلى 4.06% و 6.7% على التوالي، وهذا نتيجة لتدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات، وساهم انخفاض أسعار صادرات المحروقات في زيادة الضغوط التضخمية في الداخل بحيث جعل الاقتصاد يواجه صعوبات من أهمها جمود الأجور (حيث يكون من الصعب تخفيض الأجور بعد ارتفاعها)².

وقد عانت الجزائر تقلبات أسعار الصرف نتيجة تفاقم العجز للحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى 580 مليار دولار سنة 2011، كل هذا في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل 97% من مجمل الصادرات، وكذلك احتياطي العملة الأجنبية موزع ما بين الأورو بنسبة 55% والدولار بنسبة 45%. ونستنتج في الأخير من خلال تحليل تطور معدلات التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري من سنة 1994 إلى 2016 في ظل إتباع الجزائر نظام التعويم المدار من خلال سوق الصرف مابين البنوك، إضافة إلى مراجعة وتعديل قيمة الدينار للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتحفيز قطاع التجارة الخارجية، وقد عرف فيه معدلات التضخم تحسنا ملحوظا من خلال استقرار أسعار صرف الدينار نتيجة اعتماد هذا النظام الذي يعتمد على تحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج التعديل الهيكلي، ما أثبت حقا نجاح هذا النظام وفعاليتها المعتمدة في استهداف التضخم من اجل تحقيق تنافسية أكبر³.

خلاصة الفصل

تلعب أنظمة سعر الصرف دورا مهما في وضعية معدلات التضخم والتأثير على مختلف محدداته، لذا فإن الاختيار غير الملائم لنظام سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى انعكاسات غير مرغوب فيها على معدلات التضخم وهذا عن طريق التأثير على عدة عوامل تهم المستوى العام للأسعار، مثل القدر الشرائية، ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والتأثير على السلع المستوردة وهذا ما حدث للجزائر خلال فترة ما بعد الاستقلال أين ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير خصوصا عند حدوث الأزمة البترولية سنة 1986.

عملت الجزائر إلى إعادة النظر من خلال مراحل سياسة سعر الصرف لاختيار نظام سعر الصرف الملائم والأمثل الذي يحسن من معدلات التضخم مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري. وقد أثبت النظام المنتهج خلال فترة 1994 إلى يومنا، أي نظام سعر الصرف المعوم المدار فعاليتها من خلال انخفاض معدلات التضخم وتسجيل نسب مقبولة له في الاقتصاد الوطني.

¹ - تقرير بنك الجزائر حول : وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، 2010 ، ص: 10 .

- <http://www.bankofalgeria.dz/pdf/interventions/APN2010.pdf> ، تاريخ الإطلاع : 15h00..2018/04/20 .

² - نفس المرجع السابق.

³ - مداخلة بعنوان : نمذجة سلوك سعر الصرف في ظل نظام التعويم المدار في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ، يوم 24-25 افريل 2015، ص:6.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعد مسألة الاختيار بين أنظمة سعر الصرف الأفضل تأثيراً على الأداء الاقتصادي لبلد ما من بين القضايا المعاصرة التي شغلت العديد من المفكرين الاقتصاديين في الوقت الراهن، كما تعتبر عملية تحديد مدى تأثير نظام سعر صرف على الأسلوب الذي بموجبه تؤثر السياسة النقدية والمالية في التضخم. وظاهرة الاختلال الاقتصادي الحاصل بين الطلب الكلي والعرض الكلي وعدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وفي نهاية الأمر التضخم هو تحصيل حاصل فالتأثير على أي مؤشر قد يسبب نشوء التضخم.

لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم في الجزائر في ظل التغيرات التي طرأت سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي من خلال التطور التاريخي لهذه الأنظمة في الجزائر عادة الاستقلال فقد عانت الجزائر من سياسات تضخمية لمدة طويلة، فطبقت السلطات الجزائرية أنظمة سعر الصرف منها الثابت والمعوم وأدى ذلك إلى تخفيض معدلات التضخم بشكل ملحوظ .

نتائج دراسة الفرضيات:

بعد محاولة الإحاطة بجوانب الموضوع تمكنا من اختبار الفرضيات التي انطلق منها موضوع الدراسة على النحو التالي:

1- فيما يتعلق بالفرضية الأولى التي تنص على أن التضخم هو المتغير الوحيد الذي يحدد نظام سعر الصرف في أي بلد. تثبت نتائج بحثنا على عدم صحة الفرضية فهناك عدة متغيرات تؤثر في تحديد نظام سعر الصرف من بينها عوامل مالية ونقدية (تحركات رؤوس الأموال، حجم الاحتياطات الدولية، الحجم الاقتصادي للدولة). إضافة إلى عوامل التجارة الخارجية (درجة الانفتاح على العالم الخارجي، درجة التركيز السلعي للتجارة الخارجية)، العوامل السياسية والنتائج المحلي الحقيقي.

2- أما الفرضية الثانية التي تشير إلى أن العلاقة التي تربط أنظمة أسعار الصرف بالتضخم علاقة تأثير وتأثر، فقد تحقق ذلك من خلال تأثير النظام المرن واثار انتقال تغير أسعار الصرف إلى مستوى الأسعار، والنتائج التي يمكن أن يحدثها هذا الأثر في زعزعة الاستقرار الاقتصادي من خلال الوصول إلى معدلات تضخم مرتفعة، فقد تبين أنه يمثل عنصراً هاماً في اختيار نظام سعر صرف في الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة على حد سواء.

3- فيما يخص الفرضية الثالثة التي تنص على تطورات نظام صرف الدينار الجزائري في مسابقة النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي وعلى رأسها تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم، لا يمكن إثبات هذه الفرضية بشكل كامل بحكم أن السلطة النقدية الجزائرية تبنت نظام الربط إلى الفرنك الفرنسي مباشرة بعد الاستقلال إلى غاية سنة 1973، بعدها نظام الربط بسلة عملات تزامنا مع سقوط نظام بريتون وودز وإقرار نظام الصرف المرن، بعدها شهد الدينار الجزائري عدة إصلاحات سنة 1986 تماشياً مع توجهات الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق ثم تلتها أخيراً تبني نظام سعر الصرف المعوم.

نتائج البحث:

تتمثل أهم استنتاجات الدراسة في الآتي:

1- ارتفاع معدلات التضخم تشجع الدول على تطبيق أنظمة أسعار صرف ثابتة، ومع إزالة التضخم تقل فوائد تثبيت سعر الصرف فتصبح أعباء التثبيت المغالاة في قيمة العملة المحلية وهذا من شأنه إضعاف القدرة التنافسية مما يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي.

2- ضرورة الاتجاه نحو تطبيق نظام سعر الصرف الموعوم لاستهداف التضخم رغم أن أسعار الصرف الثابتة في الدول المتحولة لاقتصاد السوق تمتص النتائج السلبية التي تنجم عن تحركات رؤوس الأموال والتعرض لتقلبات اقتصادية سريعة وتغيرات هيكلية مع التحول إلى اقتصاد السوق.

3- خلال فترة 1962-1973 تبنت الجزائر نظام سعر الصرف الثابت، ثم تحولت إلى نظام سعر الصرف المرن مقابل إحدى العملات القوية (الدولار الأمريكي)، وهذا نتيجة للتغيرات التي حصلت سواء في طبيعة النظام السياسي أو الاقتصادي السائد آنذاك.

4- استخدمت الجزائر سياسة الرفع من قيمة العملة في الفترة ما بين 1962 إلى 1973 تماشيا والخطط المنتهجة لتدنية التكاليف، كما بدأت بتطبيق سياسة تخفيض العملة بداية من سنة 1994 حسب الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لعلاج الوضع الاقتصادي الصعب الذي عرفته البلاد.

5- استطاعت السلطة النقدية الجزائرية بفضل تبنيتها خطوات تدريجية لتعديل نظام صرف الدينار الجزائري أن تقره من قيمته الحقيقية مع المساهمة في تقليص آثار التضخم، بالإضافة إلى مساهمته لتوجهات النظام النقدي الدولي الذي يدعو إلى التعويم.

6- الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري وضعف القاعدة الإنتاجية أدت إلى ارتباط الاقتصاد الجزائري وبشكل كبير بالخارج مما جعل العوامل الخارجية تعمل على التحكم في اغلب متغيرات الاقتصاد الجزائري بما فيها سعر الصرف.

الاقتراحات:

1- العمل على تنويع الإنتاج الوطني وتشجيع الصادرات الوطنية إلى الخارج للتأثير على سعر صرف العملة المحلية لنجاح نظام سعر الصرف المطبق في الجزائر.

2- بنك الجزائر في اختياره لنظام الصرف الملائم عليه القيام بإجراء المتابعات الدورية والنظرة التحليلية والشمولية لنظام سعر الصرف التي ينبغي أن تشمل أساسيات الاقتصاد الكلي لاسيما التوازنات الداخلية والخارجية، مما يسمح بمدى توافق نظام الصرف مع أساسيات الاقتصاد وما إذا كان يمثل الأرضية الملائمة لتحقيق الاستقرار في معدلات التضخم وزيادة النمو الاقتصادي.

3- ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مشاريع الشراكة، للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية لتقليل من التكاليف الإنتاجية، وفي نفس الوقت تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية والمتوسطة على الاستثمار في الميادين التي تحقق فوائض القيمة الأكثر ارتفاعا والتي تعطي منتجات قادرة على منافسة السلع المستوردة.

4- للاهتمام بالاستقرار الاقتصادي ينبغي التنسيق التام بين السلطات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتقليل تكلفة التمويل في الاقتصاد.

4- ينبغي منع المضاربة في العملة الوطنية و ذلك بتضافر كافة الجهود من أجل محاربة التلاعب بالعملة والمضاربة في العملات الأجنبية.

آفاق البحث:

- يبقى هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات لذا نقترح دراسة الإشكاليات التالية في البحوث المقبلة:
- الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحسين معدلات التضخم في ظل العولمة الاقتصادية.
 - تأثير تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.
 - أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على تحرير التجارة الخارجية.
 - النظر في كيفية معالجة الاختلال في سعر الصرف والقضاء على سعر الصرف الموازي.
 - ونظرا لأهمية البحث محل الدراسة هناك إمكانية امتداد هذا البحث ليشمل مجالات أخرى، كعلاقة أنظمة الصرف بالانفتاح، الاستثمار، أسعار الفائدة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع بالعربية

الكتب

1. بن علي، بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 2، 2006.
1. دومينيك، سلفادور، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
2. الروبي، نبيل، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر.
3. صقر أحمد صقر، "النظرية الاقتصادية الكلية"، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997.
4. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
5. عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن، 2011.
6. عبد العظيم حمدي، "سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987.
7. عبد الله رائد واخرون، النقود و المصارف، دار الأيام، الأردن، 2013.
8. عقيل جاسم، عبد الله، "النقود و المصارف"، الطبعة الثانية، 1999.
9. عناية غازي، حسين، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
10. حميدات، محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
11. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

الرسائل والمذكرات:

2. بدرابي، شهيناز، تأثير انظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
3. بن دعاس، جمال، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
4. بن عربة، بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية- حالة الجزائر في الفترة ما بين (1967-1992)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 1995.
5. جعفري، عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر) رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
6. سي محمد، فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي - فعالية سعر الصرف الموازي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012) رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
7. طارق، شوقي، "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.
8. طيبة، عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2004-2005.

9. عناني، السعيد، "اثر تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006.
10. لكحل، عمار، التضخم المالي والأساليب المحاسبية لمعالجة اثره على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، الجزائر، 2005.
11. مراد، عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة .
12. ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014 .

المجلات و المداخلات:

1. ألفريدو كويغاس، وأليخندرو ورنر، " تجربة المكسيك مع نظام سعر الصرف المرن" ، ندوة نظم وسياسات سعر الصرف، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، في 16-17 ديسمبر 2002 .
2. بلعزوز بن علي و عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، بحوث اقتصادية عربية، العدد: 2008، 41، جامعة الشلف، الجزائر.
3. بلقاسم، العباس، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003.
4. بونوة شعيب وخياط رحيمة ، سياسة سعر الصرف بالجزائر : نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس، الجزائر، 2011 .
5. بوهنة كلثوم وبوعزة محمد، مداخلة بعنوان: "انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، بدون سنة نشر.
6. حاكم محسن، محمد، " أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف"، مجلة أهل البيت، العدد الأول، بدون سنة نشر.
2. مداخلة بعنوان: نمذجة سلوك سعر الصرف في ظل نظام التعويم المدار في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، يوم 24-25 افريل 2015.
8. صباح نوري، عباس، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17، العراق 2008 .

المراجع باللغة الأجنبية

1. Pierre Salle, « Problèmes économique généraux », Macro économie 2, Edition DUNOD" 6ème édition, Paris, 1986.
2. Andrew Harrison, Ertugul Dalkiran et Ena Elsey, **Bisness International et Mondialisation Vers une Nouvelle Europe** (Bruxelles: Boeck université, 2004)
3. HAMID BALI, Inflation et Développement en Algérien, OPU Ben Aknoun, 1993

المواقع الإلكترونية:

- تقرير بنك الجزائر حول : وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، 2010 .

<http://www.bank of algeria.dz/pdf/interventions/APN2010.pdf>-

تاريخ الإطلاع : 2018/04/20، 15h00 .

فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس المختصر
III	شكر وتقدير
IV	إهداء
VI	الملخص
VII	فهرس المحتويات المختصر
VIII	قائمة الجداول والأشكال
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري لأنظمة أسعار الصرف وتأثيرها على التضخم	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة
3	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
3	الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف
4	الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف
6	الفرع الثالث: نظم سعر الصرف
11	الفرع الرابع: محددات اختيار نظام سعر الصرف
15	المطلب الثاني: تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم
16	الفرع الأول: التعريف بظاهرة التضخم وتبيان أسبابها و نتائجها
22	الفرع الثاني: مقاييس وسياسات التضخم
25	الفرع الثالث: وسائل مكافحة التضخم
27	الفرع الرابع: تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم
29	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: أنظمة سعر الصرف والتضخم في الجزائر	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر
36	المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر
36	أولا: تطور نظام الصرف للفترة (1963-1986)
37	ثانيا: تطور نظام صرف الدينار خلال الفترة (1987-2000)

40	المطلب الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر
40	أولا: الرقابة على الصرف
41	ثانيا: تطور سوق الصرف الموازي
41	المبحث الثاني: التضخم في الجزائر
41	المطلب الأول : أسباب التضخم في الجزائر.
41	اولا: الأسباب النقدية
42	ثانيا: الأسباب المؤسساتية
42	ثالثا: الأسباب الهيكلية
43	المطلب الثاني: إجراءات معالجة التضخم في الجزائر
43	أولا- السياسة النقدية
45	ثانيا- السياسة المالية
45	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأنظمة سعر الصرف وأثرها على تطور معدلات التضخم في الجزائر
45	المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات التضخم من 1962 إلى 1994 في ظل نظام سعر الصرف الثابت.
47	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور معدلات التضخم من 1994 - 2016 في ظل نظام سعر الصرف المعوم.
51	خلاصة الفصل
52	الخاتمة العامة
56	المراجع
60	فهرس المحتويات